السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي

د. أحمد الكواز*

ملخص

تهدف هذه الورقة لتناول عدد من السياسات الاقتصادية التقليدية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي. وخدمةً لهذا الغرض تم عرض سياسات إجماع واشنطن باعتبارها ممثلاً عن السياسات التقليدية، بالإضافة إلى عدد من مؤشرات عدم الاستقرار الاجتماعي. وتحاول الورقة، خدمةً لتقييم العلاقة ما بين السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي، تعقب هيكل السياسة النقدية والمالية والتجارية التقليدية، وتأثيرهم المحتمل على الاستقرار الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك تحاول الورقة تقييم آثار توزيع الثروة، معبراً عنها بمعامل جيني لتوزيع أصول الأراضي، ومعامل جيني لتوزيع الدخل، على الاستقرار الاجتماعي. وذلك انطلاقاً من حقيقة أهمية توزيع الثروة وتأثيره على توزيع الدخل. وقد توصلت الورقة إلى عدد من الاستنتاجات منها: الحدود الاجتماعية لسياسة تعويم سعر الصرف، ودور الاستثمار العام كأداة رئيسية للسياسة المالية الهادفة إلى الاستقرار الاجتماعي، وصعوبة تحرير الحساب التجاري من دون ضمان مسبق لنجاح السياسة الصناعية والزراعية، وعلى أسس من الكفاءة، والخطأ التاريخي بإهمال القطاع الزراعي، والتطبيق التاريخي السيئ لتطبيق سياسة إحلال الواردات، وسوء الإدارة الاقتصادية الكلية والقطاعية. مع أهمية تناول الاستنتاج الأخير بعناية خاصة.

* عضو الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط. البريد الالكتروني : ahmed@api.org.kw

Orthodox Economic Policies and Social Stability

Ahmed Al-Kawaz

Abstract

The paper aims at addressing a number of orthodox economic policies and their repercussions on social stability. To this end, the Washington consensus components, as a proxy for the orthodox policies, are presented along with the selected social instability indicators. To assess the relationship between economic policies and social stability, the paper tackles the structures of the orthodox monetary , fiscal , and trade polices, and their potential impact on social stability. Besides, the assets, represented by agricultural land, and income distribution, are analyzed in such away to shed the light on the importance of asset distribution policies on the social stability. Since such distribution generates the structure of the income distribution, and not vice versa . Among others, The paper concludes a set of remarks: social limits of the floating exchange rate policy, the special role of public investment as a determinant tool of fiscal policy, the difficulty of liberating trade account without insuring the success of the domestic industrial policy, the historical blunder of neglecting the agricultural sector during the bad implication of the import substitution strategy, and the most important remark on the issue of unqualified macroeconomic and sectoral management. The last remark should deserve a special and exceptional attention if a genuine desire is around to reach a set economic policies with a human face.

"لا يمكن لأي مجتمع أن يكون منتعشاً وسعيداً في ظل وجود عدد كبير من أعضاءه في حالة فقر وبؤس. ولا بد من أن يكون للإنصاف الذي يغذي، ويكسو، ويُسكن جميع الناس، حصة ضمن ما ينتجه هؤلاء الأعضاء من خلال العمل."

آدم سمث

ثروة الأمم، (1776)

الفصل الثامن، المقطع 36

"لا توجد علاقة بين المذاهب الاورثودكسية لنظرية التوازن وحرية التجارة، التي يجري نشرها بين أوساط مثقفي العالم الثالث، وبين المشاكل التي تخصّهم. إن نظرية التوازن هي عرض للافتراض المسبق في صالح (سياسة عدم التدخل) إلاّ أن جوهر مفهوم التنمية، كغاية من غايات أساسية، لا يقبل التعايش مع (سياسة عدم التدخل)... وأن هناك حاجة لطريقة مختلفة في التحليل الاقتصادي قد تُمكّن أهل الفكر في العالم الثالث من إبصار مشاكلهم من خلال منظور أوضح، وهي أنه لا يمكن للاقتصادي وحده أن يقوم بإرشادهم إلى المكان الذي سيعثرون فيه على الأجوبة".

(جوان روبنسون، و جون ايتويل، 1980)الفصل السادس

1. مقدمة

تتمثل الأهداف الرئيسية لأي سياسة اقتصادية في تحقيق الكفاءة، وضمان توزيع أقرب للعدالة على مستوى الدخول والأصول، بالشكل الذي يعكس استدامة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، ويؤدي إلى استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي يساعد في امتصاص الصدمات الاقتصادية، وغير الاقتصادية التي تتعرض لها دولة معينة. إلاّ أن أغلب الدول النامية ومن ضمنها أغلب الدول العربية بدأت بانتهاج السياسات الاقتصادية التي تبناها ما يسمى بالجيل الثاني من اقتصاديي التنمية (الفكر الاقتصادي السائد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي ولغاية الأزمة المالية لعام 2008 تقريباً).

وقد اعتمدت هذه السياسات على مجموعة من الأفكار والآراء والقناعات الملخصة في ما يسمى بسياسات إجماع واشنطن، السياسات

التقليدية، التي تهدف أساساً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي لضمان تحقيق معدل نمو مستدام. إلاّ أن النتائج التي رافقت تطبيق هذه السياسات قد نتج عنها الكثير من مواطن الاختلال الاقتصادي والاجتماعي، مثل تفكك الصناعة الموجهة للسوق المحلي، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات التضخم في حالات غير قليلة، وتزايد الضغوط على القطاع الزراعي، وتدهور حالات توزيع الدخل، ذلك على الرغم من تحقق بعض الإنجازات في مجال ضبط العجز وانخفاض معدل التضخم، وارتفاع معدل النمو في بعض الدول.

وبناءً على تواضع نتائج السياسات التقليدية، خاصةً في جانب خلق وإيجاد تنمية مستدامة (بمعنى الاهتمام بكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية، بالإضافة إلى الاهتمام بمعيار الكفاءة على أساس معدل النمو)، فقد بدأ الاهتمام يتزايد بتقييم هذه السياسات، خاصةً من حيث نتائجها الاجتماعية. وقد بدأت القناعة تتزايد بأن استخدام أدوات السياسة التقليدية لا ينتج عنها نتائج محايدة، بل يرتبط عادةً بنتائج غير محايدة تجاه الجوانب الغير اقتصادية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وكما أشار (أمين، 1996): أولاً، إلى أي مدى تضر إجراءات تخفيض العجز بالموازنة (من خلال خفض أو إلغاء الدعم للمستحقين) بالفقراء وبتوفير الحاجات الأساسية. ثانياً، إلى أي مدى يمكن أن يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية وخلق بؤر عدم استقرار اجتماعي. ثالثاً، إلى أي مدى يؤثر رفع أسعار الفائدة في زيادة تكلفة تمويل الاستثمار في الأنشطة الموجهة للسوق المحلي (والمساهمة في خلق ظاهرة تفكك التصنيع والتعثر الصناعي، وبالتالي الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين). رابعاً، إلى أي مدى يساهم تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة (خصوصاً إذا ما سادت الاعتبارات الأيدولوجية بدلاً من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية) إلى خلق وتغذية ظاهرة البطالة وتعريض السلم الاجتماعي للخطر. خامساً، إلى أي مدى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر (غير الموجه لتعظيم المنفعة الاقتصادية المحلية) في

خلق أنماط إنتاج كثيفة رأس المال ومرتبطة بالشركات الأجنبية الأم، وما يتبع ذلك من استغناء عن طلب العمالة، والمساهمة في إحلال منتجات أجنبية بدلاً من المحلية.

كل هذه الأسئلة، والكثير منها، تطرح علامات استفهام حول مدى مساهمة السياسات الاقتصادية التقليدية في خلق وتعزيز مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي. وعليه فإن هذه الورقة تحاول التطرق إلى بعض مكونات السياسات التقليدية، مع الإشارة لأهم الآليات التي تساهم بها هذه السياسات في التأثير سلباً على الاستقرار الاجتماعي.

وغنيٌّ عن البيان القول بأن الحاجة تتزايد، يوماً بعد يوم، لإعادة الاعتبار للنظرية الاقتصادية الكلية التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية، أو ما يسمى بالجيل الأول لاقتصاديي التنمية (ماير و ستجلز، 2000)، التي ترى بأن هناك خصوصيات هيكلية بالدول النامية لا يمكن التعامل معها باستخدام النظرية الاقتصادية التقليدية القائمة على فكرة التوازن العامة، و تحجيم دور الدولة التنموي، وجعل توزيع الدخل تابعاً لتعظيم معدل النمو، وإزالة الضوابط من على الأسواق، والأخطر من ذلك عدم التمييز مابين المنفعة الخاصة والمنفعة الاجتماعية.

2. السياسات الاقتصادية التقليدية: المفهوم والتطورات اللاحقة

ماذا يُعنى بالسياسات التقليدية؟ الذي يُعنى بهذا الاقتصاد هنا هو مجموعة المبادئ السائدة أو التقليدية أو الارثودوكسية هي تلك التي تلخص بعدد من المعالم منها سيادة القرار الفردي إنتاجاً واستهلاكاً، وتحجيم دور الدولة، والرشادة الاقتصادية، والملكية الخاصة ضد العامة، والتركيز على معدل النمو واعتبار توزيع الدخل تابعاً، ودور الأسعار في تخصيص الموارد وتحقيق التوازن في مختلف الأسواق. ولتحقيق هذا النوع من المبادئ يعتمد الاقتصاد التقليدي على عدد من السياسات التي تمّ تبنيها من قبل صندوق النقد الدولي، من

خلال منهج الإدارة الاقتصادية الذي يطلق عليه البرمجة المالية. وتتضمن هذه السياسات ثلاثة أنواع رئيسية هي: السياسة المالية، والنقدية، وسعر الصرف.

وبعد فوز المحافظين في بريطانيا والجمهوريين في الولايات المتحدة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، ازدهرت القناعات بالسياسة الاقتصادية التقليدية، وتأطرت بما يعرف بسياسات إجماع واشنطن، (أنظر السياسات العشر التي يتضمنها هذا الإجماع في ويلمسون، 2004).

وقد تم تطبيق هذه السياسات بكثافة خلال عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إلاّ أنه ووفقاً لمسح (إيسترلي، 2001)، تبين أنه بدلاً من مساهمة هذه السياسات بسدّ فجوة النمو لتحقيق ما كان متوقعاً من نمو مرتفع (بفعل تطبيق هذه السياسات)، فقد شهدت الدول المطبقة للسياسات التقليدية انخفاضاً فعلياً بهذه المعدلات، وكانت هناك فجوة بين معدلات النمو المتوقعة وتلك الفعلية.

وقد قام (موغتادا، 2010)، اعتماداً على بيانات سلسلة زمنية، وتحليل مقطعي لثمانين دولة نامية وللفترة 1980–2007، باختبار مدى تأثير متغيرات الاستقرار الاقتصادي، والمكونات الرئيسية للسياسات التقليدية، (عجز الموازنة ومعدل التضخم أساساً)، مقارنة بمعدل الاستثمار، على النمو. وقد أظهرت نتائجه:

كان معدل النمو منخفضاً، باستثناء عدد مكمل من الدول، ذلك خلال ثمانيات، ومعظم تسعينات القرن الماضي.

رغم انخفاض معدل التضخم وعجز الموازنة (المعبّرة عن الاستقرار الأفضل) إلاّ أن معدل الاستثمار (الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي) لم يشهد دفعة قوية أو تطوراً ملموساً.

ج. اتجه معدل الاستثمار، كمتغير مفرد، في تفسير معدل النمو، أفضل من تفسير متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

د. شهد عجز الحساب الجاري علاقة طردية مع النمو. يعتبر البنك الدولي

من مؤسسات التمويل القليلة التي اعترفت بخطأ إهمال دور تخصيص الاستثمارات، بدلاً من التركيز على متغيرات الاستقرار، ذلك في تقريره حول النمو الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي، (البنك الدولي، 2005)، بالقول "أن منهج السياسة الواحدة يطبق على الكل، في مجال النمو، والاعتقاد بأفضل بديل قد أدى إلى المبالغة بالمكاسب المتحققة من تحسين تخصيص الموارد، وانعكاساتها الديناميكية، وثبت بأنه ناقص نظرياً، ويتناقض مع الواقع". وأشار التقرير أيضاً، في مكان آخر، إلى أن ما حققته السياسات التقليدية هو نوع من المكاسب الساكنة (خفض التضخم والعجز)، إلاّ أن هذه المكاسب لم تتجسد على المستوى الديناميكي وعلى شكل تعزيز لمعدلات النمو. (أنظر الشكل رقم (1)، في الملحق، المحتسب لبعض الدول العربية).

وقد ترتب على النتائج غير المشجعة لتطبيق السياسات التقليدية، ظهور بديل لسياسات إجماع واشنطن، أطلق عليه «أجندة برشلونة لعام 2004»، التي شارك في إعدادها اقتصاديون مرموقون أمثال بول كروكمان، وجوزيف ستجلز، وداني رودرك. ورغم تقدير هذه الأجندة للتطور الحاصل في خفض معدل التضخم في عدد من الدول النامية، وانتشار الديمقراطية في عدد آخر من هذه الدول (وليس جميعها)، ورفع معدل النمو في كل من الهند والصين، إلا أن الأجندة رأت بأن إجماع واشنطن قد أثار العديد من نقاط ومواطن القلق، منها: تكرار الأزمات المالية في الدول النامية ومن ضمنها بعض الدول المطبقة لسياسات الاستقرار الاقتصادي، والسجل غير المشجع في تحقيق معدلات نمو مستدامة، وسوء توزيع الدخل والثروة في العديد من الدول النامية، وآثار ذلك على الاستقرار الاجتماعي، (Institute of Public Government and Management، 2009).

وتستنتج أجندة برشلونة عدداً من الاستنتاجات، بفعل الخبرة السابقة لتطبيق الدول النامية للسياسات التقليدية: أولاً، أن بناء المؤسسات اللازمة لاستدامة النمو يستلزم تعاون الأسواق مع الدولة، ويلزم توزيعاً عادلاً للدخل.

وأن الإصرار على محاكاة الدول النامية لمؤسسات الدول المتقدمة لم ينتج عنه مثل هذه الاستدامة. ثانياً، أوضحت التجربة أن المديونية الضخمة، العامة والخاصة، والإدارة الضعيفة للمصارف، والسياسات النقدية غير المتماسكة، قد ساهمت جميعاً في إعاقة النمو والتنمية، وتعريض هذه الدول للأزمات المالية. لذا فإنه على الدول النامية اتباع سياسات مالية ونقدية حذرة. كما أن إتباع السياسات الاقتصادية الكلية المضادة للتقلبات الاقتصادية يعتبر أكثر كفاءة وذو استدامة سياسية أفضل، (عندما تتجه قيمة المتغيرات الاقتصادية مع اتجاه الدورة الاقتصادية: رواج أم كساد يقال بأن السياسة هي باتجاه الدورة، مثل ارتفاع الاستهلاك أو التشغيل أثناء الرواج، وعندما تتجه بالاتجاه المعاكس لاتجاه الدورة يقال أنها ضد الدورة الاقتصادية مثل انخفاض البطالة في حالات الرواج، وعندما لا تتأثر قيم المتغيرات واتجاهها بالدورة يقال أنها محايدة). ثالثاً، لا توجد سياسات محددة وثابتة يمكن تطبيقها في كافة الدول وتضمن النمو والتنمية المستدامة. فعادة ما تواجه الدول المختلفة قيود ونقاط اختناق مختلفة، وبالتالي فإنها لا بد أن تتبع سياسات مختلفة سواء في مجال إدارة الاقتصاد أو السياسة التجارية، أو التطور التقني، معنى ذلك أنه يتوجب على الدول أن تكون حرّة في اختيار ما تراه مناسباً من سياسات تضمن استدامة نموها واستقرارها الاجتماعي. رابعاً، يجب أن تخدم مفاوضات التجارة متعددة الأطراف متطلبات التنمية، وليس العكس. ومن أفضل الأمثلة هنا هي أن السياسات الحمائية في قطاعي الزراعة والغزل والنسيج، السائدة في الدول المتقدمة، تمثل عقبة أمام التطور التنموي للدول النامية. خامساً، أن الترتيبات المالية الدولية لا تعمل بشكل ملائم، حيث لا زالت أغلب الدول النامية مستبعدة من التدفقات المالية الخاصة، في ظل عدم كفاية المستويات الحالية للدعم الرسمي. كما أن هذه التدفقات غير مرتبطة مع الاحتياجات التنموية الأساسية للدول متوسطة الدخل. سادساً، أن الترتيبات الدولية السائدة تشجع حرية انتقال رؤوس الأموال، إلا أنها لا تفعل ذلك في حالة انتقال العمالة، وبالتالي فإن هناك حاجة لمزيد من حقوق المهاجرين وتسهيل اندماجهم في

سوق العمل الدولي. سابعاً، هناك حاجة لدمج التآكل البيئي والتدهور المناخي مع سياسات التنمية المستدامة محلياً.

وقد أشار (موغتادا، 2010)، إلى أنه رغم اهتمام مؤسسات التمويل الدولية المتبعة لإجماع واشنطن باستراتيجيات محاربة الفقر (بعد أن أصبح شرط إعداد أوراق استراتيجية خفض الفقر هو أحد شروط القروض الميسّرة للبنك الدولي)، بالنسبة للدول الفقيرة ذات المديونية الثقيلة ، إلاّ أن التركيز لا زال ينصَبّ على مطالب هذه المؤسسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن دون اهتمام جوهري بالآلية التي تدعم وتعزز بها إطار السياسات الاقتصادية (المعتمدة على سياسات الاستقرار) أجندة استراتيجية تخفيض الفقر.

وتعتمد أوراق استراتيجية تخفيض الفقر، من وجهة نظر مؤسسات التمويل الدولية، على وجهة نظر مفادها مشاركة الدول النامية في إعداد استراتيجيتها التنموية الخاصة بها لمحاربة الفقر، بالتشاور مع هذه المؤسسات، إلاّ أنه مع بروز هذه الاستراتيجية وتحويل مسئوليتها للدول النامية، لم يتم إعداد نموذج اقتصاد كلي، كما هو الحال مع سياسات الاستقرار (القائمة على ضبط معدل التضخم والعجز أساساً). وكما أشار (بيرد، 2001) فقد حلّ "الرمادي" محل " الأبيض والأسود"، والممكنات محل القناعات المؤكدة.

3. تحسين الروابط الاجتماعية مع السياسة الاقتصادية

اعتماداً على التعابير الاقتصادية فإن التطور والاستقرار الاجتماعي يمكن أن يكون نتيجة لثلاثة عوامل، (أوكامبو، 2002): السياسة الاجتماعية طويلة الأجل والهادفة إلى تحسين الإنصاف، وضمان عدم الاستبعاد اجتماعياً، والنمو الاقتصادي الذي يضمن التشغيل، وخفض عدم التجانس الهيكلي بين القطاعات الإنتاجية بهدف تضييق فجوات الإنتاجية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، إلاّ أن التعابير والمفاهيم الاقتصادية ليست المعايير الوحيدة لفهم السياسة الاجتماعية. فقد صاغ البنك الدولي (البنك الدولي، 2000)،

بالإضافة للتعابير الاقتصادية أعلاه، ثلاثة أهداف لاستراتيجية تقليل الفقر: الفرصة، والأمن، والتمكين. إلاّ أنه من المهم إعادة النظر في هذه الاستراتيجية، وانطلاقاً من إسهامات (سن، 1999)، إذ لابد الإشارة إلى أن الأنصاف وعدم الاستبعاد يجب أن يعتمدا على سهولة النفاذ للموارد، والحماية الأساسية والصوت والمشاركة، ذلك لأن المساواة في النفاذ للموارد تعتبر الأساس لتعادل الفرص بين الناس، وليس بالمعنى الاقتصادي فقط، بل ووفقاً للأبعاد الاجتماعية والسياسية والحضارية. وتعتبر الحماية شرطاً أساسياً لتحرير الناس من "المخاطر السلبية" (مثل الأمـراض، والبطالة، والأهـم المجاعة) وذلك بهدف تشجيع هؤلاء الناس على ممارسة "المخاطر الإيجابية" الضرورية عند الالتحاق بالأنشطة الإنتاجية، لاسيما أنشطة الابتكار التقني.

وللوصول إلى ضمان التحرير من المخاطر السلبية، خدمةً لأخذ المخاطر الإيجابية، فإن هناك ثلاثة متطلبات أساسية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2003)، أولاً: خدمة شمولية المفهوم (يشير هذا المصطلح في اقتصاديات الرفاه إلى السلع والخدمات التي تتمتع بقيمة اجتماعية) الذي يجب أن يأخذ الحقوق الثقافية والاقتصادية كحزمة معبراً عنها في "السلع المستحقة" والتي لا بد أن يشارك الجميع في حصة منها خدمة لأغراض التنمية. ثانياً: متطلب "التضامن " ويشير إلى المشاركة التمييزية في تمويل والنفاذ للحماية الاجتماعية حسب قدرة الفرد الاقتصادية ودرجة تحمله للمخاطر، وما يترتب على ذلك من توسيع مشاركة الفقراء في التمتع بهذه الحماية من خلال إعادة هيكلة الإنفاق العام والنظام الضريبي. ثالثاً: متطلب كفاءة السياسة الاجتماعية ، ويشير إلى أن تنظيم وإدارة الخدمات الاجتماعية ومنافعها يجب أن يعتمد على مبدأ الكفاءة حتى يتحقق المتطلبان الأول والثاني (الشمولية والتضامن). وتتحدد هذه الكفاءة بقرارات وآليات اقتصادية واجتماعية وسياسية مرتبطة بهيكل وآلية تمويل الخدمات وتوزيعها، وطبيعة الحوافز، ودرجة الشفافية، وعلى أن تدار هذه الخدمات من قبل متخصصين وذوي تدريب عالٍ، سواء في القطاع الخاص أو العام.

ومن المهم الإشارة هنا، إلى أهمية تناول متطلب "التضامن" بشكل يتسق ولا يتناقض مع مبدأ "الإنصاف". ويتم ذلك من خلال الإدارة الملائمة في ظل اللامركزية، ومشاركة القطاع الخاص، التي تحقق بدورها "كفاءة" السياسة الاجتماعية. ولأجل تعزيز مبدأ "الإنصاف" فإنه لا بد أيضاً، من أن تعمل السياسة الاجتماعية على معالجة محددات توزيع الدخل الرئيسة: التعليم، والتشغيل، وتوزيع الثروة، والإعالة السكانية، بالإضافة إلى أبعاد النوع الاجتماعي والحقوق الاثنية. وأن أي سياسة اجتماعية، تهدف إلى تحقيق الاستقرار الإنمائي، لا بد وأن تتعامل مع هذه المحددات بشكل واضح وصريح.

4. سوء توزيع ملكية الأصول والاستقرار الاجتماعي

لقد شاع الاهتمام بتوزيع الدخل، باعتباره أحد أسباب الاستقرار، عدم الاستقرار الاجتماعي، عند دراسة عدالة توزيع الدخل والإنصاف. إلاّ أن هذا التوزيع رغم أهميته قد لا يكون المؤشر الأشد تأثيراً، إذا ما قورن بمؤشر توزيع الثروة أو الأصول. علماً بأن الأصول تشمل هنا الأصول العينية جنباً إلى جنب مع الأصول البشرية (معبراً عنها بعدد سنوات التحصيل العلمي). ويشير (دينينغر و ألينتو، 2000)، و (دينينغر و سكواير، 1998) إلى أن إعادة توزيع الأصول، تعتبر أهم من إعادة توزيع الدخل، لكون الأصل يولّد الدخل، وكون آثار هذا النوع من إعادة التوزيع ذات تأثير مباشر على رفع معدل النمو (الذي إذا ما قورن بتوزيع أقرب للعدالة سيساعد في تحسين الاستقرار الاجتماعي). ويؤكد الكاتبان على أنه في حالة ترك إعادة توزيع الأصول لبرامج الخصخصة، ومن دون ضوابط تنظيمية، فقد يترتب على ذلك مزيداً من سوء توزيع الأصول. كما ينبه الكاتبان إلى أنّ عدم توفر المعلومات، وعدم كمال الأسواق الخاصة بالمخاطر والتأمين، من شأنه أن يعرّض أصول الفقراء إلى الفقدان والخسارة، استجابة للصدمات الدورية، خاصة في المناطق الريفية والنائية. لذا فإن هناك حاجة، في مثل هذه الظروف، لإنشاء شبكات الأمان، وتحسين عمل الأسواق

المالية خلال فترات الأزمات. كما يساعد توفير وتحسين هذه الأسواق أيضاً على زيادة نفاذ الفئات الأفقر لشراء وامتلاك الأصول، ومن ثم المساهمة في تحسين أداء النمو، والمزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وقد بدأت الأدبيات النظرية والتطبيقية بعد وضوح تشوهات السياسات الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي، في إبراز نمطين من أنماط التشوهات الهيكلية على النمو في الدول النامية: يرتبط النمط الأول بالتنمية المؤسسية وأهمية احترام حقوق الملكية، وضرورة تقوية نظم العدالة، والمزيد من المساءلة (وهو النمط المستخدم من قبل البنك الدولي). أما النمط الثاني، فقد أعاد الاهتمام بعدم عدالة التوزيع، باعتباره قيداً على النمو، مع اهتمام خاص بعدم عدالة توزيع الأصول (مع إشارة خاصة لتركز امتلاك الأراضي الزراعية، كمؤشر لعدم عدالة هذا النوع من التوزيع). وقد أشارت (بيردسال، 1997) إلى بعض النتائج (وبناء على تحليل مقطع عرضي لـ 43 دولة لعام 1996) منها معنوية وقوة تأثير معدل الاستثمار، وتراكم رأس المال في تفسير معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تأثير نمط توزيع الدخل السائد قبل بدء سياسات زيادة معدل النمو. كما أوضحت النتائج، أن تأثير هيكل توزيع الأصول (معبراً عنها بملكية الأراضي، وتوزيع رأس المال البشري معبراً عنه بعدد سنوات التحصيل التعليمي) يفوق تأثير توزيع الدخل معبراً عنه بمعامل جيني.

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فقد أشارت نتائج دراسة (بالاندوراي، 1991)، وبالاعتماد على تحليل توازن عام، إلى وجود علاقة بين عدم عدالة تملك الأصول ومستوى الناتج والتشغيل في دولة نامية. ذلك اعتماداً على المنطق التالي: طالما أن هناك تنافس بين إنتاج السلع الكمالية والأساسية، وباستخدام الموارد المحدودة، فإنه ينظر للبطالة على أنها نتيجة منطقية، بسبب تدهور الطلب على السلع الأساسية، لغرض توفير طلب مرتفع على السلع الكمالية. وترتبط هذه المشكلة بمقولة التفكك الاجتماعي. وفي حال توفر طلب مرتفع

على الحاجات الأساسية، فإنها ترتبط بمقولة التماسك الاجتماعي، حيث أشار (جانفري و سودوليت، 1983) إلى هذه العلاقة بالقول بأن التماسك الاجتماعي هو شرط للنمو العادل والمنصف كعنوان لورقة المؤلفين[1]. وفي ظل ثبات العرض من السلع الغذائية في الاقتصاد، وثبات أجر العامل، فإن هناك سقف أعلى مما يمكن تشغيله من قوة العمل، وهو ما أطلق عليه (سن، 1975) "قيد الاستهلاك".

وقد لاحظ (بالاند و راي، 1991) أن الدراسات التطبيقية لم تهتم بمحددات عرض الحاجات الأساسية، ففي ظل معرفة المتاح من الموارد، فإن المتاح من عرض هذه الحاجات، يعتمد بشكل جوهري على مكونات الطلب المتولد في الاقتصاد، وعلى توزيع ملكية الأصول. وعادة ما يستجيب السوق لمكونات الطلب السائد من خلال آليتين، هما: أولاً، تغيير تخصيص الموارد بين الحاجات الأساسية وغير الأساسية، وثانياً، احتمال تسرب إنتاج الحاجات الأساسية لاستخدامات الحاجات غير الأساسية.

وفي ظل محدودية الإحصاءات عن توزيع الأصول العينية، فإن المتاح من هذه الأصول العينية يشير إلى توزيع أصول الأراضي الزراعية معبراً عنه بمعامل جيني للأراضي. أما توزيع رأس المال البشري، فيمكن أن يعبَّر عنه بعدد سنوات التحصيل التعليمي[2] ويوضح (الجدول رقم (1)، في الملحق)، وحسب توفر البيانات، نتائج حساب معامل جيني للأراضي (تركز ملكية الأراضي الزراعية) في عدد من الدول النامية، من بينها دولتين عربيتين (مصر، وليبيا)، (تأخذ قيمة هذا المعامل بين 0 و 1، وكلما زادت القيمة كلما زاد التركز وعدم عدالة التوزيع). في حين يوضح (الجدول رقم (2)، في الملحق) معدل سنوات التحصيل التعليمي للسكان في عمر (15) سنة فأكثر، لعدد من الدول العربية مقارنة بالدول المصنّعة حديثاً.

كما يوضح (الجدول رقم (3)، في الملحق) أحد أهم المؤشرات الخاصة بتوزيع الدخل (وليس الثروة)، لعدد من الدول العربية، وحسب توفير البيانات، الذي يشير إلى مدى تركز الثروات بين فئتي أغنى، وأفقر، الـ(10 %) من السكان. ويلاحظ من هذا الجدول عدد من الملاحظات، منها: أولاً، أن السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية، وعلى مستوى توزيع الدخل، لم يرافقها تحسين في حصة الفئة الـ (10) الأفقر من السكان، بحيث لم تصل هذه الحصة لـ (4 %) من إجمالي الدخل، ولم تتحسن هذه الحصة في حالات عدد من الدول العربية خلال ربع قرن. الأمر الذي يشير إلى تحيز السياسات إلى النمو، مع إهمال يتفاوت من دولة لأخرى لاعتبارات توزيع الدخل. ثانياً، لا يعتبر ما ورد في "أولاً" مدعاةً للدهشة إذا ما عُلم بأن خطابات النوايا الموقعة مع صندوق النقد الدولي (الخطابات التي تحدد وترسم السياسات الاقتصادية التقليدية المطلوب تطبيقها لغرض تأهيل الدولة المعنية لدفعات القروض) هي خطابات تهتم أساساً بكيفية تحقيق خفض معدل التضخم، وخفض عجز الموازنة، وعجز ميزان المدفوعات، بغض النظر عن الآثار على اعتبارات توزيع الدخل، والعدالة الاجتماعية، وبالتالي الاستقرار الاجتماعي.

لقد شهد النمو الصناعي في عدد من الدول النامية معدلاً فاق ما تشهده الدول المتقدمة، مثل، تايوان، وهونج كونج، وسنغافورة وكوريا الجنوبية. إلاّ أن النتائج الاجتماعية لهذا النمو لم تكن متسقة، الأمر الذي يشير إلى أن ارتفاع معدلات النمو لم يكن ضرورياً ولا كافياً للتخلص من عدم العدالة، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والتخلص من الفقر أيضاً. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي شهدت به البرازيل، والمكسيك، والفلبين سوءاً في توزيع الدخل رغم ارتفاع معدل نموها الصناعي، فقد شهدت الفلبين تدهوراً في الفقر المطلق، في حين شهدت كل من تايوان وكوريا الجنوبية تحسناً في هذا التوزيع.

وتنطبق نفس هذه الاتجاهات بين النمو، وتوزيع الدخل، على عدد من

الدول العربية، ففي حالة مصر ارتفع معدل النمو من (1.07 %) في عام 1991 إلى (7.15 %) في عام 2008، مع استقرار لمعامل جيني، من (32.0) إلى (30.7) لنفس الفترة. مع استقرار لمعدل النمو في الأردن عند (2.89 %) في عام 1991 ليصل إلى 3.1 % في عام 2010 مع استقرار معامل جيني بدون تغيير تقريباً، (36.0) مقابل (35.4) لنفس الفترة. أما في المغرب فقد شهدت انخفاضاً بمعدل النمو، من 6.3 % في عام 1985 إلى 2.7 % في عام 2007، يقابله انخفاض نسبي لمعامل جيني من (39.1) إلى (10.8) لنفس الفترة. في حين شهدت تونس انخفاضاً نسبياً بمعدل النمو من (5.6 %) في عام 1985 إلى (4.0 %) في عام 2005 قابله تدهور نسبي بمعامل جيني من (43.4) إلى (41.4) لنفس الفترة . أنظر (الجدول رقم (3)، في الملحق).

تشير مثل هذه المقارنات إلى أن النمو ذو التوزيع العادل لا يعتمد فقط على اعتبارات الكفاءة المعبّر عنها بمعدل النمو، بل يعتمد أيضا على الخصائص والشروط الهيكلية السائدة في الدول المعنية. من هنا، بدأ اهتمام اقتصاديي التنمية في البحث عن الآلية والشروط للتوفيق بين هدفي النمو والعدالة. فقد كان هذا الاهتمام متجسداً في إسهام (كوزنت، 1955) القائم على وجود علاقة تأخذ شكل (U) معكوس بين النمو وتوزيع الدخل، وإسهامات (فاي ورامیس، 1960) القائلة بأن النمو العادل يحتاج إلى عدالة في توزيع الأصول، خاصة في ما يخص إصلاح شامل للأراضي، وإصلاح شامل لرأس المال البشري من خلال التعليم.

وبالاعتماد على الأصول العقارية والمشروعات غير الرسمية التي يملكها محدودي الدخل (التي يطلق عليها رأس المال الميت: أي تلك الأصول التي لا يمكن بيعها أو شرائها أو تقييمها أو استخدامها بسهولة رغم الفقر السائد في القطاع غير الرسمي)، حيث أشار (دي سوتو، 1997) إلى أنها تمثل نسبة مرتفعة من الأصول الحقيقية المحلية في الحالة المصرية، تصل إلى (92 %) من المساكن في المناطق الحضرية، و (87 %) من الحيازات في المناطق الريفية. وتمثل

هذه الأصول والعقارات غير الرسمية حوالي (240) مليار دولار من رأس المال غير المستغل. وبذلك فإن هذه القيمة تزيد بمعدل (30) مرة على القيمة السوقية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في العاصمة، وتزيد بمعدل (55) مرة على قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في عام 1996، وتزيد بمعدل (116) مرة على قيمة شركات القطاع العام، التي تمت خصخصتها بين عامي 1992 و 1996، وتعادل (40) مرة قيمة القروض الممنوحة لمصر من البنك الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. وتعادل (6) أمثال المدخرات والودائع لأجل في البنوك التجارية بمصر. كما أن هناك حوالي (270) مليون نسمة في المنطقة الشرقية من الصين قد امتلكوا أراض كانت تعتبر رأس مال ميت سابقاً. وقد ساهم ذلك في انتعاش هذه المنطقة (دي سوتو، رأس المال الميت، بدون تاريخ).

وتشير تقديرات (المصدر السابق). إلى أن رأس المال غير المستغل، على شكل أصول عقارية، ينحصر أساساً في الحضر ليبلغ (195.2) مليار دولار، يقابله (46.2) مليار دولار في الريف. ولعل من أهم الأسباب التي أوردها (دي سوتو، 1997) في انتشار ظاهرة الأصول غير المستغلة، أو ما أطلق عليه "رأس المال الميت" هي: أولاً، التأخر في فهم الظاهرة بسبب نقص المعلومات حول طبيعة عدم رسمية الأصول، وعدم فهم عواقب الانقسام الهيكلي بين ملكيات رسمية وغير رسمية. وترتب على حالة عدم الوعي بخطورة الظاهرة، عدم الاهتمام بتخفيض تكلفة الإجراءات المطلوبة من قبل الفئات الفقيرة للحصول على حقوق الملكية على أساس رسمي. فعلى سبيل المثال، إذا ما رغب مواطن مصري بامتلاك قطعة أرض صحراوية مملوكة للدولة بشكل رسمي، لإقامة وحدة سكنية، وتسجيلها ، فإن الأمر يتطلب (77) إجراءً بيروقراطياً داخل (31) مكتب عام وخاص، وتستغرق العملية بأكملها ما بين (6 و 14) سنة من التعقيدات الإدارية (لا توجد معلومات إذا ما تغيّرت هذه الإجراءات والفترات اللازمة لإنجازها في الوقت الحالي، معدّ الورقة). ثانياً، حداثة الاهتمام بأهمية إثبات الملكية، حيث لم تتجاوز في الغرب (200) سنة، وفي اليابان (50)

سنة. ثالثاً، اعتبار ظاهرة عدم الرسمية في الدول النامية على أنها هامشية مثل السوق السوداء، إلاّ أن تفشّي عدم الرسمية خلال الخمسين سنة الماضية تقريباً من خلال المدن العشوائية (مثل، فافيلاس في البرازيل، ورانشوز في فنزويلا، وباريوس مارجنالز في المكسيك، والعشوائيات في مصر، وغيرها)، قد ساهم في تحريك الاهتمام بهذه الظاهرة.

وعادةً ما تغفل البرامج والسياسات الاقتصادية التقليدية، خاصة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، مثل هذه الاعتبارات الخاصة بتحسين توزيع الدخل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وفي الوقت الذي تعتمد فيه هذه السياسات على آلية السوق، فإن هذه الآلية لا تعمل إلاّ في الحالات التي تثبت فيها ملكية الناس لهذه الأصول. كما أن هذه السياسات ذات تأثير متواضع في مجال تحسين أحوال الفقراء، بسبب ندرة نفاذهم للأسواق المعترف بها رسمياً، لفشل هذه السياسات في تحويل ملكية الأصول من غير رسمية إلى رسمية. ويتبع ذلك استمرار تركز الأصول (الرسمية) في يد فئة قليلة من السكان، وبالتالي ضعف حصة أغلبية السكان في القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي).

5. السياسات التقليدية والقطاع الزراعي والاستقرار الاجتماعي

يتعرض القطاع الزراعي لضغوط الاندماج بالاقتصاد الدولي من خلال "اتفاق الزراعة" الخاص بمنظمة التجارة العالمية، وكذلك من قبل برامج الإصلاح، واتفاقيات التكتل الإقليمية والأوروبية. ولعلّ من أهم الآليات التي تأثر وسوف يتأثر بها القطاع الزراعي هي تلك المرتبطة بقضية الدعم. ولا يبدو أن التجارة الدولية الزراعية عادلة في مجال هذا النوع من أدوات السياسات، وبالتالي فأي تحرير، غير عادل، ترتب وسوف يترتب عليه آثار اجتماعية (على شكل هجرة إلى الحضر، أو ضغط الإنفاق على التعليم والصحة لصالح تغطية الخسائر في القطاع العائلي الزراعي، ...إلخ).

فعلى سبيل المثال لا الحصر، أشار (ستجلز، 2006) إلى أن ثلثي دخل المزرعة في كل من النرويج وسويسرا يأتي من الإعانات. وكذلك نصف الدخل في اليابان وثلثه في الإتحاد الأوروبي. في حين يصل دعم بعض المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي (80 %) في حالة الأرز، كما يصل إجمالي المعونات المالية بما فيها الخفيّة (مثل الإعانات للمياه) في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان إلى حوالي 75 % من دخل إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، إن لم تكن تفوق هذا الدخل. كذلك فإن البقرة الأوروبية تتمتع بدعم مقداره دولاران (مقياس الفقر في البنك الدولي)، وأن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين. وكما يقول (المصدر السابق) فإنه من الأفضل أن تكون بقرة في أوروبا على أن تكون شخصاً فقيراً في دولة نامية.

وعادة ما يتأثر القطاع الزراعي بالسياسات التقليدية من خلال العديد من القنوات، بالإضافة للإعانات، منها: أولاً، سياسات التسعير، مثل زيادة أسعار السلع الزراعية وأسعار المدخلات الزراعية، وأسعار الطاقة، وأسعار السلع المنتجة من المشروعات العامة، وإزالة الضوابط على أسعار المستهلكين من خلال خفض أو إلغاء الدعم. ثانياً، السياسات التجارية، مثل تلك المرتبطة بتشجيع الصادرات، التي تشمل تخفيض سعر الصرف، إزالة نظام الحصص، أو تلك المرتبطة بإحلال الواردات مثل، إزالة نظام تراخيص الاستيراد وترشيد التعريفة، وتغيير الإجراءات التنظيمية الخاصة بالواردات. ثالثاً، السياسة المالية والنقدية، مثل، التحول إلى الضريبة القيمية بدلاً من المحددة، والإصلاح الضريبي، وتقديم حوافز ضريبية لرجال الأعمال، وتحديد أهداف للإنفاق، وترشيد الاستثمار العام، وخفض الإنفاق الجاري والإعانات، وتحديد سقوف للتحويلات لصالح المشروعات العامة، وتحسين نظم الرقابة على الإنفاق العام، وتحديد سقوف للعجز بالموازنة، وتحديد سقوف للائتمان المحلي الموجه للقطاع العام، والاتجاه نحو رفع أسعار الفائدة. رابعاً، إدارة الدين الخارجي

مثل، وضع حدود للاقتراض الخارجي، وتحسين إدارة القروض. خامساً، سياسات الاستثمار العام مثل، تعزيز خصخصة المشروعات العامة، وتحديد معايير لاسترداد رأس المال عند اختيار المشروعات، وإعداد خطط استثمارية قابلة للتمويل. سادساً، إصلاح المشروعات العامة، مثل، الحدّ من البيروقراطية، وإصلاح المؤسسات الزراعية، مثل التسويق وتقديم الخدمات، وزيادة كفاءة المشروعات العامة.

وبهدف تقييم بعض الآثار على الاستقرار الاجتماعي المرتبطة بتطبيق السياسات التقليدية في القطاع الزراعي، يمكن الإشارة إلى حالة تنزانيا، دولة نامية أفريقية غير عربية، وإلى حالة مصر، دولة عربية، باعتبارهما دولتين زراعيتين تمثل حصة القيمة المضافة الزراعية على إجمالي القيمة المضافة حوالي 15 % في حالة مصر، و 30 % في حالة تنزانيا في عام 2010، (موقع مؤشر التنمية الدولية على الانترنت)، في حين يستوعب القطاع الزراعي المصري حوالي 31.6 % من إجمالي قوة العمل لعام 2008، ويستوعب القطاع الزراعي التنزاني حوالي 74.6 % من قوة العمل لعام 2006، (موقع مكتب العمل الدولي على الانترنت).

واعماداً على إسهامات (حمّود، 1998)، وبقدر تعلق الأمر بما يرتبط بآثار هذه السياسات على الاستقرار الاجتماعي، فإنه يلاحظ أن الفئات الدخلية الأغنى قد زاد دخلها بحوالي (279 %)، والفئات الدخلية الأفقر قد زاد دخلها بحوالي (42 %) خلال فترة تطبيق السياسات التقليدية. وينبع مصدر الزيادة في الدخول من زيادة الصادرات من المحاصيل النقدية. وقد أشار تقرير للبنك الدولي، في ما يتعلق بأوضاع الفقراء والفقراء المدقعين، (البنك الدولي، 1994) إلى أن "كافة المكاسب الإسمية تآكلت من خلال معدلات التضخم المرتفعة، وبالتالي تحولت هذه المكاسب إلى خسائر حقيقية"، كما أشار التقرير في إحدى صفحاته إلى أن "أغلبية سكان الريف في تنزانيا إمّا لم يُشهد تحسناً في مستوياتها المعيشية، أو أن هذا المستوى قد شهد تدهوراً في الدخل والاستهلاك".

وبقدر تعلق الأمر بسوء توزيع الدخل، فقد أشار (فيريرا، 1994) إلى ارتفاعه في ظل تطبيق هذه السياسات. فبعد أن كان متوسط دخل الفئات الأغنى يفوق بـ (24) مرة متوسط دخل الفئات الأفقر عند بدء العمل بهذه السياسات، فقد ارتفع هذا الرقم ليصل إلى (1454) مرة، ذلك في ظل تزايد عدد السكان ذوي الدخول الصفرية، أو السالبة.

ويعتبر التجار أكبر كاسب في تطبيق السياسات التقليدية في حالة تنزانيا، ذلك من خلال رسملتهم للفرص المترتبة على تحرير الواردات، وتحرير تسويق المنتجات الزراعية، ومنتجو المحاصيل النقدية والمستفيدون من التسهيلات الائتمانية المصرفية.أما الفئات الدخلية، في القطاع الزراعي، والمتضررة من السياسات التقليدية، فإنها لا تستطيع تنفيذ الحكمة الاقتصادية الغربية القائلة (كما ورد على لسان مساعد رئيس الوزراء التنزاني للشئون الاقتصادية): «يجب على المنتجين الزراعيين أن لا ينتجوا المحاصيل التي لا يتمتعون فيها بميزة نسبية، ذلك لعدم وجود فرص تشغيل صناعية أو خدمية تنافسية بديلة أمام المزارعين (كما هو الحال في الدول المتقدمة). والملاذ الوحيد أمام هؤلاء المزارعين هو التحول إلى الأنشطة غير الرسمية. (مشار إليه في حمّود، 1998).

أما في ما يخص التجربة المصرية، فقد أشار (أبو مندور، 1995) إلى أن السياسات التقليدية المؤثرة على القطاع الزراعي والمتبعة وفقاً لمطالب خطابات النوايا لصندوق النقد الدولي منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، تمثلت من ضمن مطالب أخرى، في: أولاً، التخلص التدريجي من مساحات الكوتا، والتسليم الإلزامي للمحاصيل، ما عدا القطن وقصب السكر، مع رفع أسعار القطن للمستوى الدولي. ثانياً، التخلص من دعم الأسمدة، والمبيدات، والبذور، والمكائن الحقلية وسعر الفائدة. ثالثاً، إزالة احتكار "البنك الرئيسي للتنمية الزراعية والائتمان" في مجال تسويق مدخلات الإنتاج الزراعي الرئيسي. رابعاً، معالجة أراضي الدولة من خلال عمليات الخصخصة. خامساً، تحرير وخصخصة التجارة الخارجية الزراعية. سادساً، تحرير سوق الأراضي المزروعة وزيادة القيمة الإيجارية ما بين (7–12) مرة.

وقد ترتب على هذه السياسات التقليدية الزراعية العديد من النتائج (التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السكان الزراعيين من خلال زيادة تكاليف الإنتاج، وزيادة الضغوطات المعيشية). وعلّق (المصدر السابق) على ما أشار إليه أحد تقارير البنك الدولي، والسفارة الأمريكية في القاهرة، من ربط النمو الزراعي وزيادة إنتاج عدد من المحاصيل المهمة (مثل القمح، والأرز، والقطن، والذرة)، بتحرير السياسات الزراعية، بالقول: أن التحسن الحاصل يعود لدور الدولة الإيجابي في تثبيت سعر أدنى يضمن للمنتج الزراعي الحدّي ربحاً يفوق ربح المحاصيل المنافسة. ويعود كذلك إلى دور الدولة في إنتاج محاصيل ذات عوائد مرتفعة والإشراف على توزيعها. وبالتالي فإن آلية السوق المرتبطة مع تطبيق السياسات التقليدية لم تكن المسئولة عن رفع معدل نمو الاكتفاء الذاتي المشار إليه.

كما أشار أحد تقارير البنك الدولي (المشار إليه في المصدر السابق) إلى أن كثيراً من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة في مصر (ممن يحوزوا أقل من فدّانين) قد تأثروا سلباً، بفعل انخفاض دخولهم الناتج عن تطبيق سياسات تحرير القطاع الزراعي (علماً بأن نسبة من يحوزوا على أقل من فدانين تمثل حوالي أكثر من نصف مالكي الحيازات الزراعية آنذاك).

كما ساهمت هذه السياسات برفع أسعار الأسمدة (مدخلات زراعية)، حيث ارتفعت خلال خمس سنوات من بدء تنفيذ السياسات، من (149) جنيه للطن إلى (505) جنيه في حالة اليوريا، ومن (58) جنيه للطن إلى (301) جنيه للطن في حالة الأمونيا، ومن (57) جنيه للطن إلى (380) جنيه للطن في حالة البوتاسيوم، ومن (75) جنيه للطن إلى (400) جنيه للطن في حالة الفوسفات المحسّن. الأمر الذي أثر على صغار ومتوسطي المنتجين الزراعيين في تحمل تكاليف الإنتاج المرتفعة.

كما أن ارتفاع التكلفة قد أثر على تسعير المنتجات الزراعية نحو الارتفاع. الأمر الذي لا يتسق مع توسيع أسواق الصادرات القائمة على التنافسية

السعرية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار القطن المصري طويل التيلة المعلنة من الحكومة المصرية، بعد تطبيق سياسات الإصلاح التقليدية، عن الأسعار المناظرة السائدة في الأسواق الدولية (بفعل، مثلاً، دعم الحكومة الأمريكية، للقطن الأمريكي المصدّر).

ونظراً لأن أغلب الواردات الزراعية المصرية (القمح، والسكر والزيوت وغيرها) تتصف بعدم المرونة أو بالمرونة المنخفضة، فقد ساهمت السياسة النقدية، كجزء من السياسات التقليدية القائمة على تخفيض قيمة سعر الصرف، في زيادة تكاليف هذه الواردات. الأمر الذي ساهم في تقليل القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية.

كما ساهمت هذه السياسات الزراعية التقليدية، القائمة على تحرير سوق الأراضي الزراعية، في زيادة عدد مستأجري الأراضي الزراعية الذين فسخوا عقودهم، وتركوها للمالك. الأمر الذي زاد من عدد الفلاحين غير المالكين للأراضي الزراعية. ويقدر (المصدر السابق) نسبة من تأثروا بفسخ العقود بحوالي (37.5 %) من حائزي العقود الإيجارية.

إن زيادة عدد المنتجين الزراعيين الحدّيين، والخاسرين، من شأنه أن يساهم في زيادة الهجرة للحضر، أو/ و زيادة ظاهرة الفقر وسوء توزيع الدخل في الريف والحضر، الأمر الذي قد لا يخدم أهداف الاستقرار الاجتماعي.

6. صدمات أسعار السلع الغذائية والاستقرار الاجتماعي

منذ بدء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتوثيق لأسعار الأغذية قبل حوالي عشرين عاماً، فإن الرقم القياسي لهذه الأسعار لم يشهد ارتفاعاً كما شهده في عامي 2010 و 2011، فقد وصل الرقم القياسي إلى حوالي 216 في عام 2011، مقارنة بـ 185 في عام 2010 بعد أن كان 90 في عام 2000 (موقع منظمة الفاو على الانترنت). وعادة ما تحاول العوائل التأقلم مع الضغوط الغذائية من خلال ما تملك من أدوات للتكيّف، فقد أشارت دراسة

عن إندونيسيا من أن (60 %) من العوائل الريفية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي لا تملك أي آلية للتكيّف، وأن (45 %) من العوائل الحضرية تملك التكيف. وتتفاوت آليات التكيّف بين وجود أنظمة لحماية طعام الأطفال، وأحياناً طعام النساء، وبين خفض الإنفاق على التعليم والصحة وتوجيه الوفر للإنفاق على الغذاء، أو بيع الأصول عند اشتداد الأزمة الغذائية أو العمل الإضافي. أما في سريلانكا، فإن آليات التكيّف مع أزمات ارتفاع أسعار الغذاء تتراوح بين تناول أطعمة أرخص، أو الشراء بالدين، أو تقليل عدد الوجبات. (البنك الدولي، 2012).

إن مثل هذه الضغوطات في أسعار الأغذية عادة ما تقود(خاصة في حالة عدم الاهتمام بالشرائح الدخلية الأفقر، وفي حالة الشعور بخلل في أولويات الإنفاق لغير صالح هذه الشرائح) إلى الإضرار بالاستقرار الاجتماعي من خلال أعمال الاحتجاج الاجتماعي. ويورد (بيليمير، 2011) أمثلة تاريخية عديدة للاحتجاج الاجتماعي المتسبب بفعل الأزمات الغذائية، ففي فرنسا مثلاً، ساهمت مواسم الحصاد السيئة والكوارث الطبيعية في عام 1787 في انتشار الاحتجاج وعدم الاستقرار الاجتماعي، التي ساهمت في نشر بذور الثورة الفرنسية. وتكرر هذا الاحتجاج في الأعوام 1725، 1740، 1749، 1768، 1775 و 1785، وشارك فيه المزارعون، والتجار، للمطالبة بخفض أسعار الغذاء. أما في بريطانيا، وبفعل الثورة الصناعية، فقد انتقل أغلب السكان إلى مستهلكين صافين للأغذية. وأن من بين الـ 275 احتجاج اجتماعي بين عامي 1735 و 1800 كان من بين كل ثلاثة احتجاجات اجتماعية اثنان يعزيان للأزمة الغذائية. ويلاحظ المؤلف (المصدر السابق) إلى أنه رغم الانخفاض الملحوظ بالاحتجاجات الاجتماعية بفعل ارتفاع أسعار الأغذية والأزمات الغذائية منذ منتصف القرن التاسع عشر ولغاية سبعينات القرن الماضي، إلاّ أنها استعادت نشاطها منذ منتصف السبعينات. حيث تم رصد حوالي 146 احتجاج في 39 دولة استجابة للسياسات التقليدية المرتبطة بمؤسسات التحويل الدولية وعلى

رأسها صندوق النقد الدولي بين عامي 1976 و 1994، بدءاً من بيرو في يوليو من عام 1976، إلى مصر في يناير من عام 1977، إلى الهند في فبراير من عام 1992، ونيبال في أبريل من عام 1992. ويلاحظ أن مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي بفعلٍ السياسات الاقتصادية قد اتصفت بكونها كانت محصورة في الأرياف وفقاً للتجارب الفرنسية والبريطانية في القرن الثامن عشر المشار إليها أعلاه. أما المظاهر المعاصرة، فقد تركزت في الحضر (بين الأفراد والعوائل الذين تتركز مشترياتهم الرئيسية في السلع الغذائية).

وقد أشار (بوش، 2010) في مسحه لأعمال الاحتجاج بسبب ارتفاع أسعار الأغذية في 25 دولة (في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا ودول الكاريبي)، خلال الفترة من عام 2007 حتى نهاية عام 2008، والتي تعزى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية بحوالي (83 %) عنٍ مستواها في عام 2005، وإلى ارتفاع أسعار القمح بحوالي (130 %) سنوياً، وغيرها من التطورات السعرية في أسعار الأغذية. كما يشير إلى فقدان (200) متظاهر لحياتهم في غينيا في عام 2007 في التظاهرة ضد إلغاء دعم الطاقة استجابة لمطالب صندوق النقد الدولي.

وفي محاولة من (بيليمير، 2011) لتقييم أثر ارتفاع الأسعار الزراعية على عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فقد قام بمحاولة تفسير هذا النوع من الاضطراب الاجتماعي (على مستوى الأشهر). وتم استخدام متغير أدائي (الذي يفسر الأسعار الغذائية إلاّ أنه لا يرتبط بالاضطراب الاجتماعي، ويقوم فقط بالتأثير على الاضطرابات الاجتماعية من خلال أسعار الغذاء) متمثل في الكوارث الطبيعية (مثل الجفاف، ودرجات الحرارة المرتفعة، والفيضانات، والإصابات الحشرية، والعواصف، واندلاع العنف، وحرائق الغابات). والفرضية المتبعة في التحليل مؤداها أن الكوارث الطبيعية الحاصلة بالدولة (A) والتي لها تأثير على أسعار الغذاء عالمياً، تؤثر على اندلاع الاضطرابات

الاجتماعية في الدول (B) و (C)، ...إلخ. وبناءً على ذلك، فإن أسعار الغذاء هي القناة الوحيدة التي يتم من خلالها تأثير الكوارث الطبيعية على الاضطرابات الاجتماعية. طالما أنه لا يوجد احتمال بحدوث الاضطرابات، وارتفاع أسعار الأغذية في نفس الوقت وفي نفس الدولة وفي نفس الشهر. وبعد تحديد بعض المعايير للاضطرابات الاجتماعية (موت 100 شخص على الأقل، وحاجة 100 شخص على الأقل للمساعدة الفورية، وإعلان الجهات الرسمية لحالة الطوارئ، ولطلب المساعدة الدولية). في حين تم الاعتماد على الإحصاءات الشهرية لأسعار السلع الغذائية الصادرة من منظمة الفاو منذ يناير 1990 ولغاية نهاية عام 2011.

وقد أوضحت نتائج التحليل القياسي المعتمد على مؤشر الاضطرابات الاجتماعية كمغير تابع، ومتغيرات (مستوى) أسعار الغذاء، (وتقلبات) أسعار الغذاء، والاضطرابات الاجتماعية للفترة السابقة، كأهم المتغيرات المفسرة، أوضحت أهمية مستوى أسعار الغذاء في تفسير الاضطرابات الاجتماعية.

7. السياسة التجارية والصناعية، والاستقرار الاجتماعي

تعتمد هذه السياسات، ضمن أخرى، على خفض التعريفة الجمركية، وإلغاء القيود غير الجمركية، وخفض أسعار الصرف، وتعديل الأسعار النسبية لصالح السلع القابلة للاتجار (المصدّرة أساساً). ويرى المؤيدون لتحرير التجارة وضغط السياسة الصناعية (أنظر على سبيل المثال: (واكزياغ، 2001) و (سالا-آي-مارتن و بارو، 1997) و (ساشز و وارنر، 1995)) أنها تقلل من تكلفة الواردات بسبب خفض التعريفة، وتزيد من الصادرات بسبب خفض سعر الصرف، الأمر الذي يساعد على التخلص من عجز الحساب التجاري. وكما يرون بأن هذه السياسات تزيد من تنافسية الدولة المعنية من خلال توجيه الموارد لصالح السلع القابلة للتصدير، بعد أن يتم تقليل تكلفتها أمام المستوردين

الأجانب بفعل خفض العملة المحلية، وأن ذلك من شأنه أن يزيد من الاستثمار في أنشطة السلع القابلة للتصدير، وبالتالي فتح فرص تشغيل أوسع وزيادة حصة السوق الدولية.

ومن الجانب الآخر، يرى المعارضون للتحرير غير المنضبط للتجارة الخارجية وللتخلص من السياسة الصناعية (أنظر على سبيل المثال: (شفاء الدين، 2010)، و (ريغوبون و رودرك، 2004)، و (باريكه و كورنيلين، 2004)، و (ويزبروت و بيكر، 2002) بأن سياسة تحرير التجارة قد تكون مفيدة ولكن بشروط، (1) بلوغ الصناعة المحلية درجة من النضج التنافسي. (2) الاتجاه نحو التحرير التدريجي وليس التحرير بالصدمة. (3) الحرص على عدم الاتجاه نحو تفكيك التصنيع محلياً.

وتتجسد العلاقة الرئيسية بين السياسة الاقتصادية التقليدية، (على شكل تحرير التجارة وضغط أهمية السياسة الصناعية)، وعدم الاستقرار الاجتماعي على شكل تنامي أعداد العاطلين عن العمل بسبب ظاهرة تفكك التصنيع الناتجة عن زيادة الواردات وانخفاض أهمية الطلب المحلي وإحلال الواردات لصالح الصادرات.

8. الصناعات الصغيرة كأداة للاستقرار الاجتماعي

لقد برزت أهمية الصناعات الصغيرة كأحد الأدوات المستخدمة لامتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن أسباب عدة، منها: تحرير التجارة الخارجية، وتنامي ظاهرة البطالة، وانتشار مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي والاحتجاجات الشعبية. ويستشهد هنا بالمقارنة بين معدلات النمو الحقيقية ومعدل البطالة في عدد من الدول العربية المتبعة للسياسات التقليدية. ومن خلال الاعتماد على إحصاءات معدل الفترة (2005–2009)، يلاحظ أنه في الوقت الذي حققت فيه مصر معدل نمو (6.2 %) قابله معدل بطالة (9.8 %)، وفي العراق (6.0 %) مقابل (16.9 %)، والأردن (6.9 %) مقابل (13.5 %)،

وفلسطين المحتلة (4.3 %) مقابل (23.8 %)، والسودان (7.8 %) مقابل (17.9 %)، (الإسكوا، 2011). وتنبع أهمية هذا الحجم من الصناعات، في مجال الاستقرار الاجتماعي، من كونها تستوعب حوالي (75.5 %) من العمالة في مصر، و (50.0 %) في الأردن، و (86.0 %) في الإمارات. (المصدر السابق).

وقد برزت أهمية هذا الحجم من الصناعات باعتبارها أحد أدوات الخصخصة، بهدف استيعاب الخريجين الجدد وتخفيف الضغط عن القطاع الحكومي كمستوعب رئيسي للعمالة، وبالتالي المساهمة في حل العديد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بتنامي البطالة الهيكلية، أو المقنعة. وبناءً على ذلك بدأت العديد من الدول العربية الاهتمام بهذا الحجم من الصناعات سواء على مستوى الدول العربية غير النفطية (مثل جمهورية مصر العربية)، أو النفطية (مثل دولة الكويت). وقد بدا الاهتمام الرئيسي في الحالة المصرية، من خلال إنشاء «الصندوق الاجتماعي للتنمية» بهدف تمويل الصناعات والأنشطة الصغيرة منذ عام 1992. حيث قام الصندوق بتمويل ما قيمته (3.3) مليارات جنيه خلال الفترة (1992–2008) وفي مختلف مجالات الأنشطة الصغيرة التي غطت: مياه الشرب، والصرف الصحي، وتحسين المباني العامة، وقطاع البيئية، والصحة والتعليم، والطرق، والعمل الأهلي، وتنمية الموارد البشرية. وبتغطية لـ (2000) قرية مصرية، (موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية على الانترنت).

أما في الحالة الكويتية، فقد أقر مجلس الأمة الكويتي في شهر مايو من عام 2012، قانون «الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، برأس مال قدره (2) مليار دينار كويتي، ذلك للتخفيف من الضغط على القطاع الحكومي في استيعاب العمالة، وتشجيع المبادرات الخاصة للبحث عن فرص العمل. هذا مع العلم بأن عدد الداخلين لسوق العمل الكويتي يبلغ سنوياً حوالي (21) ألف مواطن، تستوعب الحكومة حالياً أكثر من

(90 %) من العمالة الوطنية. ومن ضمن السياسات الموجهة لدعم هذا القانون وتنفيذه، تخصيص ما لا يقل عن (15 %) من عقود الـوزارات والإدارات لمنتجات وخدمات هذا الصندوق، وتخصيص (10 %) من المواقع الصناعية لمشروعات الصندوق، وغيرها من السياسات. (جريدة عالم اليوم، 2012)

إن المهمة الرئيسية للصناعات الصغيرة ليس كما أشار (فريدمان، 1962، مشار إليه في سالازار، 2011) بالقول أن "هناك مسئولية اجتماعية واحدة، وفقط واحـدة، لممارسة الأعمال، وهي استخدام المـوارد المتاحة في أنشطة مصممة لتعظيم الأربـاح ضمن قواعد معينة. الأمر الذي يعني بقاء ممارسة الأعمال ضمن القواعد وبشكل تنافسي وبـدون غش". بل الأفضل النظر لأنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أنها "تلك التي تركز على القضايا الاجتماعية، بالشكل الذي يحوّل هذه القضايا إلى فرص اقتصادية، التي يجب أن تؤدي إلى تحسين طاقة الإنتاج، ودعم تنافسية الموارد البشرية، وتوفير فرص عمل مجزية الأجر، وبالشكل الذي يخلق رفاهاً أفضل للمجتمع".

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن تساهم بالوظيفة الاجتماعية، ما لم يكن هناك دور للدولة التنموية، التي لا تميز بين الصناعات على أساس الحجم، بل يجب أن تساهم، ممثلة بصناديقها ذات العلاقة، في اقتراح الأفكار، وبالمشاركة مع القطاع الخاص والخريجين الجدد، وتحويل المشروعات الصغيرة إلى مشروعات منتجة موجهة لإشباع حاجات السوقين المحلي والتصديري. كما أن حدود تأثيرات هذه الصناعات محدودة في حالة عدم وجود صناعات كبيرة تغذي خلفياً وأمامياً أنشطة هذه الصناعات.

9. السياسة النقدية الداعمة للاستقرار الاجتماعي

تعتمد السياسات الاقتصادية التقليدية، في مجال التنسيق بين عمل أسواق السلع والأسواق النقدية وميزان المدفوعات، على نموذج موندیل –

فليمنج، الذي يعتمد بدوره على فرضية (ضمن فرضيات أخرى) أنه في حالة اتباع الحكومة لسياسة سعر الصرف المرن فإن السياسة المالية تكون غير فعّالة في التأثير على مستوى الناتج، وبالتالي تتحمل السياسة النقدية كامل عبء الإدارة الاقتصادية.

إلاّ أن هذا النموذج، عند تحليله لدور سعر الصرف المرن، يهمل علاقة اقتصادية مهمة، وهي تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار (أحد المشاكل الرئيسية وراء عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية خصوصاً). وإذا ما أُخذت حالة دولة صغيرة، وهي الحالة السائدة في الدول العربية والنامية، فإن القصة الكاملة للتوسع النقدي تكون كالتالي (ويكس، ورقة قادمة، 2013):

توسع نقدي عجز تجاري يتم القضاء عليه، وفي ظل فرضية مرونة تدفقات رأس المال، من خلال تخفيض قيمة العملة ← ارتفاع في مستوى الأسعار من خلال التأثير على قيم السلع المستوردة ← انخفاض القيمة الحقيقية للعرض النقدي، وجعل التخفيض الحقيقي للعملة أقل من التخفيض الاسمي ← الأمر الذي يجعل السياسة النقدية غير فعّالة بالكامل بسبب تأثير السعر على عرض النقود الحقيقي وعلى سعر الصرف الحقيقي.

إن التطبيق العملي للتسلسل الوارد أعلاه، هو أن فعّالية السياسة النقدية في إدارة مستوى الإنتاج تعتمد على معلمتين، هما: الميل الحدّي للاستيراد، الذي يحدّد تأثير تخفيض أو رفع قيمة العملة على مستوى السعر. والثاني، مجموع المرونات التجارية (مرونة الواردات ومرونة الصادرات) في علاقتها مع سعر الصرف الحقيقي، الذي يحدد القدر الواجب أن يتغير به سعر الصرف الحقيقي، لضمان توازن الحساب الجاري.

بعبارة أخرى، فإن أهمية سياسة سعر الصرف المرن كأداة للاستقرار وبالتالي ضمان الإدارة الاقتصادية السليمة، تصحّ في حالة عدم وجود

تأثيرات سعرية محلية، حيث أنه في ظل هذه التأثيرات (السعرية) فإن التضخم الحلزوني (الاتجاه المتصاعد للأسعار بفعل التغذية الخلفية بين تصاعد الأجور وبالتالي تصاعد الأسعار، وهكذا) يعتبر مصدر تهديد مستمر، طالما أن هناك سيادة لاقتصاد مفتوح نسبياً مع مرونات تجارية (مرونة صادرات وواردات تجاه سعر الصرف الحقيقي) تعاني من صدمات خارجية. وبشكل أكثر تبسيطاً، فإن العلاقة بين سعر صرف العملة، ومستوى السعر، تجعل من مرونة سعر الصرف أداة غير مستقرة في اقتصاد مفتوح لا يتمتع باحتياطات ضخمة.

وبالاعتماد على بدائل لمجموع المرونات التجارية (مرونة الصادرات والـواردات)، والميل الحدّي للاستيراد، السائد في أكثر من 108 دولة نامية للفترة (2005–2007)، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)، وللمرونة الحدية للاستيراد، تم حساب فعّالية السياسة النقدية، معبراً عنها بسعر الصرف، التي كانت دائماً أقل من واحد. (الجدول رقم (4)، في الملحق).

وتشير نتائج هذا الجدول إلى أن فعالية السياسة النقدية هي دائماً أقل من (60 %). ففي حالة كون المرونات التجارية تعادل (0.755) فإن فعالية السياسة النقدية ستكون في حدود الـ (50 %) في حوالي نصف الدول النامية. أما في ما يخص النتائج السعرية لتخفيض قيمة العملة، فإنها تتضمن زيادة فعّالة السياسة المالية كلما قلت فعّالية السياسة النقدية.

وبقدر تعلق الأمر بالنتائج التطبيقية، فإنه يمكن القول بأن مرونة سعر الصرف لا تعني وكقاعدة عامة، أن السياسة النقدية أكثر فعّالية في إدارة الاقتصاد الكلي من السياسة المالية. وتعتمد فعّالية السياسة النقدية، من خلال مرونة سعر الصرف، على قيم معلمات هيكلية في كل اقتصاد (التي من أهمها مجموع المرونات التجارية، والميل الحدّي للاستيراد). ولو أخذت المنتجات الزراعية، فإنها تتصف، عموماً، بانخفاض مرونة الصادرات، ويرجع ذلك إلى الفاصل الزمني بين بذر البذور والحصاد، (التي لا تقل

بالمتوسط عن 3-4 أشهر). وفي حالة العديد من المحاصيل، فإن الوقت اللازم لاستجابة السعر يرتفع في حالة المزروعات المربوطة بأوقات معينة من السنة. وبناءً على ذلك، فإن هناك احتمال قليل جداً بأن ترافق السياسة النقدية التعديلات الآلية في ميزان المدفوعات في الدول التي تعتمد صادراتها على السلع الغذائية.

ومن المهم أن تخدم السياسة النقدية الداعمة لتحقيق أهداف الألفية (الجدول رقم (6)، في الملحق) في الأجل القصير، السياسة المالية الفعّالة المضادة للتقلبات الاقتصادية. أما في الأجل الطويل، فإنه من المهم أن تخدم هذه السياسة تسريع الاستثمار الخاص، من خلال خفض أسعار الفائدة الحقيقية. وبطبيعة الحال، فإن حدود تنفيذ هذه السياسة في الأجلين القصير والطويل يعتمد على مدى تطور الأسواق المالية. وحتى في الحالة التي لم تتطور بها هذه الأسواق، فإن السياسة النقدية يمكن أن تلعب دوراً في إدارة القروض الداخلية والخارجية، ومن ثم استخدام العجز كأداة سياسية.

ويلاحظ بأن هناك عدد قليل من الدول الآسيوية والأفريقية ممن نجحوا في إيجاد أسواق سندات تؤهل لعمليات السوق المفتوح. فعلى سبيل المثال، من مجموع (44) دولة في أفريقيا جنوب الصحراء، لا يوجد إلاّ (12) دولة يوجد لديها أسواق ثانوية لتداول السندات العامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)، وهو الحدّ الأدنى اللازم لعمل السياسة النقدية. وفي حالة غياب هذه الأسواق الفعّالة، فإن الحافز الرئيسي للبنوك التجارية لشراء السندات العامة هو باعتبارها متطلباً قانونياً ضمن مكونات الاحتياطي. وفي ظل هذا الوضع، فإن هناك حاجة لسعر فائدة مرتفع، لتحفيز البنوك على شراء السندات الإضافية والزائدة عن المتطلبات القانونية.

إن غياب الأسواق الثانوية، وارتفاع أسعار الفائدة على السندات العامة، يعني أن تمويل العجز من خلال بيع السندات يمارس دوراً منحرفاً، يتمثل في عدم تشجيع البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات المنتجة، التي تعتبر أكثر خطورة من الاستثمار في شراء السندات العامة ذات العائد الأكبر.

وفي حالة حدوث ظاهرة المزاحمة، المشار إليها أعلاه، في الدول النامية، فإنها تحدث في ظل هذه الآلية (كبح البنوك من الاستثمار الحقيقي، ومزاحمة الاستثمار في السندات الحكومية لهذا الاستثمار المفترض توجهه لخدمة أهداف الألفية)، وليس ضمن الآلية التي تشير إليها السياسات التقليدية القائمة على مزاحمة الاستثمار العام للخاص في الحصول على التمويل.

أما التأثير الثاني لارتفاع أسعار الفائدة (التأثير الأول مشار إليه أعلاه، يتجسد في خلق ظاهرة المزاحمة بالمعنى الحقيقي، وليس بمعنى السياسات التقليدية)، فهو المساهمة في زيادة تكلفة الدين الداخلي العام. علماً بأنه من الشروط التي لا غنى عنها لإدارة الدين الداخلي، هي المحافظة على سعر الفائدة الحقيقي أقل من معدل النمو الحقيقي.

وفي ظل حقيقة أن أغلب الدول النامية، غير النفطية أساساً، تفتقر لأسواق ثانوية فعّالة، فإن استخدام السياسة النقدية يعتبر ذو تأثير قليل جداً على الناتج، وعلى الضغوط التضخمية، وبالتالي فإن تفعيل السياسة المالية يعتبر أمراً منطقياً.

10. السياسة المالية الداعمة للاستقرار الاجتماعي

بدايةً، لا بد من التأكيد على أن مقولة السياسات المالية "المحايدة" التي تعكس معنى حجم القطاع العام وتوازن الموازنة العامة، لا تستند إلى أساس نظري مقنع. فالسياسة المالية، في ظل أوضاع الدول النامية الفقيرة، وحتى

المتقدمة، لا بد أن تمارس دوراً في تسريع النمو، وتوزيع الدخل توزيعاً أقرب للعدالة، وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى دورها الرئيسي في التعامل مع التقلبات الاقتصادية.

وحتى تتمكن الدول النامية، خاصةً الأكثر فقراً، من تحقيق أهداف السياسة المالية، فلا بد من: أولاً، الحاجة لتعبئة الدول لمواردها، وتوجيه إنفاقها ليتسق مع أهداف الألفية، (الجدول رقم (6) في الملحق)، ومعالجة الانخفاض المستمر بالعوائد المتسبب الرئيسي في الاقتراض الأجنبي. ثانياً، يمارس الاستثمار العام دوراً رئيسياً لتسريع النمو، خاصة في الدول الفقيرة. ويتم ذلك من خلال الاستثمار العام، الذي من المفترض أن يرفع من الناتج المحتمل، مع ممارسة الإنفاق الجاري لدور السياسة المالية المضادة للتقلبات الاقتصادية، بهدف خلق مزيد من الطلب المغذي لدور الإنفاق الاستثماري المسرّع للنمو. بالإضافة إلى دور الإنفاق الجاري للتعويض في حالة انخفاض الطلب الخاص اللازم لجعل مستوى الناتج مقارباً للمستوى الكامن أو المحتمل.

ثالثاً، إن استخدام العجز المالي كأداة سياسة مالية مضادة لتقلبات الدورة، يجب أن لا يكون ذو طبيعة تضخمية (مع عدم ضرورة القلق المبالغ به ضد التضخم، طالما أنه لم يصل للمرحلة التي تعمل سلباً ضد النمو). حيث أشار (برونو و إستيرلي، 1998) إلى أن معدل تضخم لغاية (40 %) هو أمر مقبول، إلاّ أنه ليسَ كذلك إذا تجاوز هذا المعدّل في حالة الدول النامية). إن أسباب التضخم في الدول النامية تحتوي على أسباب هيكلية، مرتبطة بالبنية الأساسية المالية، ولا يمكن اختزالها بخفض العجز، (كما توحي السياسات التقليدية).

رابعاً، إن زيادة الإيرادات العامة تتطلب ضمن متطلبات أخرى، تغييرات عديدة في سياسات الدول النامية. ومن ضمن هذه السياسات ضرورة ترشيد جوانب التكاليف والمنافع المرتبطة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك بالشكل الذي يُعظم (منافع) هذا الاستثمار، وليس تعظيم تدفقاته. وما يترتب

على ذلك من احتمال توسيع الوعاء والحصيلة الضريبية.

خامساً، إن رفع قيمة القيم الادخارية يتطلب، ضمن شروط أخرى، توسيع مساهمة الأنشطة غير الرسمية، ومن ضمنها المشروعات الصغيرة، ودمجها في القطاع الرسمي، ودمج هذه الأنشطة في الأحجام الأكبر من الصناعات، لاسيما الكبيرة منها، بهدف حل مشاكل ضمان الطلب، ومن ثم تعزيز احتمالات الربحية، ورفع معدلات الادخار.

سادساً، إن الاتجاه المبالغ به لتحرير التجارة، وإصلاح التعريفة الجمركية (باعتبارها مصدراً رئيسياً للضرائب غير المباشرة، أو الضرائب على الإنتاج والواردات الواردة في الموازنة العامة للدولة) قد ساهم في خفض حصيلة هذه الضرائب بالموازنة (وصلت مساهمة الضرائب غير المباشرة على التجارة الخارجية، تعريفة جمركية أساساً، وكنسبة من إجمالي العوائد في عام 2008، إلى (6.0 %) في حالة الأردن، و (5.9 %) في تونس، و (3.2 %) في لبنان، و (6.3 %) في اليمن، أنظر صندوق النقد العربي، 2010). إن محاولة تعويض النقص في العوائد الضريبية غير المباشرة بالموازنة من خلال ضريبة القيمة المضافة لم تشهد نجاحاً كبيراً مقارنة بالدول المتقدمة، ذلك لسببين رئيسيين هما: ما تحتاجه هذه الضرائب من مسك متطور للدفاتر والسجلات، وضخامة للقطاع الرسمي، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004)، ولم تتمكن هذه الضريبة من تعويض مساهمات الضرائب غير المباشرة على التجارة الخارجية.

سابعاً، إن إعادة هيكلة اتجاه المساعدات الإنمائية لصالح الإنفاق الاستثماري يعتبر أداة مهمة لتقرير معدل النمو الموجه لتحقيق أهداف الألفية، (الجدول رقم (6)، في الملحق)، ومن ثم الاستقرار الاجتماعي. وتشير الإحصاءات، حسب التوزيع القطاعي لمساعدات التنمية الرسمية، لعام 2008، أن حوالي (16.3 %) من إجمالي المساعدات الثنائية ذهب للاتفاق الاستثماري، في حين زادت هذه النسبة في حالة مساعدات المفوضية الأوروبية، لتصل إلى

(24.1 %)، وفي حالة البنك الدولي لتصل إلى حوالي (37.3 %)، أما قروض صندوق النقد الدولي، فإن أغلبها يذهب للإنفاق الجاري لإصلاح الموازنة، (موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الانترنت). لذا فإن العمل على إعادة توجيه المساعدات للانفاق الاستثماري المرتبط بتحقيق أهداف الألفية سوف يساعد كثيراً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. ومن الأمور المرتبطة بالمساعدات، أيضاً، هي مدى علاقتها بإيجاد الحيّز المالي بالموازنات العامة للدول المستفيدة، خاصة إذا ما عُلم أن خدمة الدين كنسبة من الصادرات قد وصلت (52 % في حالة لبنانو 11.05 % في المغرب، و10.89 % في تونس و 6.36 % في مصر، و 7.8 % في الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، (موقع مؤشر التنمية الدولية على الانترنت). ويمكن أن يتجسد هذا الحيز من خلال برنامج "الدول الفقيرة ذات الديون الثقيلة"، الذي من المفترض أن يسقط الديون عن بعض الدول المستفيدة من البرنامج (شريطة أن تكون منفذة لأحد برامج الإصلاح مع مؤسسات التحويل الدولية، وغيرها من الشروط). حيث تشير المعلومات الواردة في (موقع برنامج الدول الفقيرة ذات الديون الثقيلة على الانترنت)، أنه لا يجوز إحلال تخفيف أعباء الديون من خلال مساعدات التنمية الرسمية. إلاّ أنه، وبالإشارة إلى حالة زامبيا مثلاً، فقد خفض صندوق النقد عنصر منحة القروض لهذه الدولة من (6.5 %) من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000–2004) إلى (3.5 %)، ضمن برنامج الدول الفقيرة ذات الديون الثقيلة الخاص بزامبيا، للفترة (2006–2010). وهو الأمر الذي يخفض من الحيّز المالي المتاح بسبب زيادة عنصر المنحة الذي لم يتحقق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006).

ثامناً، أن هناك حيّزاً مالياً كبيراً يتجسد في محاربة الفساد في العديد من الدول النامية، خاصة التي تفتقد مؤسسات المساءلة. وحسب آخر الإحصاءات المتوفرة عن الرقم القياسي للفساد لعام 2011، (موقع الشفافية على الانترنت)، الذي تقع قيمته بين (0–10، كلما زادت قيمة المؤشر كلما قلّ الفساد)، يلاحظ

أن الدول العربية التي يزيد بها قيمة المؤشر عن (5) هي الإمارات (8.6)، والبحرين (5.1)، وبقية الدول العربية المشمولة تقع تحت قيمة (5).

11. سياسة سعر الصرف وتحقيق أهداف الألفية

كما تمت الإشارة سابقاً فإن محاولة تحقيق أهداف الألفية، (الجدول رقم (6)، في الملحق)، ومن ثم ضمان قدر من الاستقرار الاجتماعي، تستدعي زيادة في التوسع المالي (الاستثمار العام والإنفاق الجاري)، الذي قد لا تتم مقابلته من خلال العرض المحلي، بل من خلال الواردات، الأمر الذي قد يخلق عجزاً بالحساب الجاري. لذا فإن ذلك قد يستدعي خفضاً بسعر الصرف (إما بشكل آلي من خلال خفض العملة، أو من خلال فعل إداري باتجاه الخفض). لذا فإن تعديلات سعر الصرف يجب أن ترافق التحفيز المالي (اللازم للإنفاق المرتبط بتحقيق أهداف الألفية)، بالشكل الذي يضمن عدم تدهور الحساب الجاري.

وتعتبر الآلية المشار إليها أعلاه من المشاكل المرتبطة باستخدام السياسة المالية (التحفيز المالي)، لما قد ينتج عنها من تدهور في وضع الحساب الجاري. إن النتيجة المرتبطة بتخفيض سعر الصرف هي زيادة الأسعار المحلية (بمقدار يساوي على الأقل الميل الحدي للاستهلاك مضروباً في التغير بسعر الصرف الاسمي).

وقد درجت العادة مؤخراً على الهجوم على السياسة المالية، (حتى حدوث الأزمة المالية نهاية عام 2008، حيث بدأ الاهتمام يعود إليها)، كما بدأ الاهتمام بمراجعة مقولة أن نظام مرونة سعر الصرف هو النظام الوحيد العملي أمام الحكومات.

وتنبع أهمية إدارة سعر الصرف (أي التدخل) من أن كافة الدول تقريباً تتدخل في أسواق العملة الأجنبية، وأن خيار السياسة الحقيقي هو ليس بين "سياسة سعر الصرف الثابت" و"سياسة سعر الصرف المرن"، بل أن الخيار هو حول درجة التدخل، أشار (تقرير صندوق النقد الدولي، 2011)، أنه

من مجموع 190 دولة هناك 30 دولة فقط تتبع سياسة سعر الصرف المعوّم بالكامل). وتقوم الحكومات والبنوك المركزية، وبشكل متكرر، بالانتقال بين النظامين المرن والثابت. وأن تدخلات البنوك المركزية للتخفيف من ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة ما هو إلاّ "تثبيت" لسعر الصرف.

إن المقصود بإدارة سعر الصرف، المرافقة لسياسات التحفيز المالي لتحقيق أهداف الألفية والاستقرار، هو ليس "تثبيت" سعر صرف العملة المحلية تجاه أي عملة أخرى، بل إن الغرض من التدخل هو السيطرة على معدّل تخفيض قيمة العملة المحلية تجاه عملات الشركاء التجاريين، بهدف منع توسيع الفجوة التجارية أثناء توسع الاقتصاد بفعل سياسات التحفيز.

12. السياسة التجارية الموجهة لدعم الاستقرار الاجتماعي

بعد انضمام (12) دولة عربية لمنظمة التجارة العالمية، من مجموع (155) دولة، لغاية 10 مايو 2012 (موقع منظمة التجارة العالمية على الانترنت)، ودخول العديد من الدول العربية والنامية، في اتفاقية إصلاح هيكلي، تأثرت أدوات أحد أهم السياسة التجارية، التعريفة الجمركية، من خلال الخفض. الأمر الذي أثر على السياسات الصناعية الداعمة للصناعات الموجهة للسوق المحلي (التي عادةً ما تضمن استقراراً اجتماعياً بسبب استيعابها لأعداد كبيرة من العمال). كما ترتب على برامج الإصلاح تأثر أداة سياسة تجارية (ونقدية في آنٍ واحد)، وهي سعر الصرف باتجاه التخفيض.

وبقدر تعلق الأمر بأداة التعريفة الجمركية، فإن المقارنة بين هياكل التعريفة المربوطة (التي تمثل خطوط التعريفة الواردة في جدول الالتزامات الموقع مع منظمة التجارة العالمية، والتي لا يجب تجاوزها)، ومعدل تعريفة الدول الأولى بالرعاية (التي تمثل التعريفة المطبقة فعلاً مع دول الشراكة التجارية) توحي الفوارق بين النوعين من التعريفة أنها لصالح تفعيل السياسة التجارية. بمعنى أن جميع التعريفات المربوطة على السلع الزراعية، والصناعية، وجميع السلع

هي أكبر من تعريفة الدولة الأولى بالرعاية. (حول الفروق بين هذه التعريفات أنظر، منظمة التجارة العالمية، 2006 و 2010).

13. نحو سياسة اقتصادية بديلة ذات محتوى اجتماعي تشغيلي

أعطت الدول العربية أولوية في صياغة سياساتها الاقتصادية لتعظيم معدل النمو، مع إهمال (بفعل الالتزام بما ورد في خطابات النوايا الموقعة مع صندوق النقد الدولي، أو الالتزام ببرامج إصلاح اقتصادي، التي تعتمد أساساً على ما ورد في إجماع واشنطن) لاعتبارات توزيع الدخل، وما يترتب عليها من استقرار اجتماعي وسياسي. وقد ترتب على هذا المنهج ارتفاع في معدلات النمو، وهبوط في معدلات التشغيل، وعدم عدالة في توزيع الدخل. ففي الوقت الذي حققت فيه الدول العربية معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، بالمتوسط بلغ حوالي (7.3 %) في عام 2003 مقارنة بـ (3 %) في عام 2002، وصل هذا المعدل إلى (7.3 %) في عام 2004 و (8 %) في عام 2006 و (5.2 %) في عام 2007 ليصل إلى (6.6 %) في عام 2008 ، و (6.2%) في عام 2010 (جامعة الدول العربية وآخرون، 2009، و2010، و2011).

إلاّ أن خطوط الفقر الوطنية قد وصلت في الدول العربية الأقل نمواً مثل جزر القمر، والسودان، وجيبوتي، واليمن، وموريتانيا، والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حوالي 30 %، وفي مصر 20 %، والأردن 13 %، وسوريا 11.4 %، والمغرب 9 %، ولبنان 8 % (المصادر السابقة). في حين أوضح تقرير أهداف الألفية لعام 2010 أن مستوى الفقر في غرب آسيا وشمال أفريقيا هو الأقل مقارنة ببقية الأقاليم، إلاّ أنه من ناحية أخرى، يتجه نمو الارتفاع في غرب آسيا بين عامي 1990 و 2005، من (2 %) إلى (6 %)، ويتجه نمو الانخفاض في شمال أفريقيا من (5 %) إلى (3 %)، (وذلك على أساس السكان ممن يكسبون دخل دولار واحد باليوم) (الأمم المتحدة، 2011).

والأهم من ذلك، أن تقرير صندوق النقد الدولي حول الجمهورية التونسية كان لا زال، حتى سبتمبر من عام 2010، يشيد بالإدارة الاقتصادية التونسية في مجال الإصلاح الهيكلي خلال العقد الماضي، بل دعا إلى مزيد من احتواء الإنفاق العام على الأجور والغذاء ودعم الطاقة، (صندوق النقد الدولي، 2010 (a)). ونفس الإشارة أيضاً كانت في حالة مصر في تقريره الخاص في أبريل من عام 2010، (صندوق النقد الدولي، 2010 (b)).

وأشار التقرير إلى أن السنوات الخمس السابقة من الإصلاح القائم على السياسات الاقتصادية الحذرة قد خلقت الأجواء المناسبة للاستجابة للأزمة المالية العالمية، وأن السياسات المالية والنقدية للسنة السابقة قد كانت في نفس الخط المقترح من العاملين في الصندوق، وأن الهيئات المصرية ذات العلاقة لا زالت ملتزمة بتحقيق الضبط المالي، وهو من الشروط المهمة لجذب الاستثمارات، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتوفير الأجواء المناسبة لسياسة مالية ضد التقلبات الاقتصادية (المصدر السابق). ويشير الصندوق في هذا التقرير إلى دعمه لاستمرار الحدّ من الإعانات، والإصلاح الصحي وإصلاح نظم التقاعد، وتوسيع قاعدة ضريبة القيمة المضافة، وإدخال الضريبة العقارية، ودعم الخصخصة ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية.

إلاّ أن كل هذه التطورات تأتي في الوقت الذي تعتبر فيه منظمة الشفافية العالمية أن الفساد من أكبر المشاكل التي تواجه مصر، (موقع مؤشر مدركات الفساد على الانترنت)، حيث وصلت قيمة مؤشر الفساد إلى (2.9 %) في عام 2011 و (3.1 %) في عام 2010 وإلى (2.8 %) في عام 2009، (تقع قيمة المؤشر بين 10 كأفضل دولة و 0 كأسوأ دولة).

وبعد تعرض الاستقرار الاجتماعي والسياسي لعدد من الدول العربية للضرر، عرضت العديد من الدول المتقدمة ممثلة في مجموعة الثمانية (G8)،

ومجموعة العشرين (G20) بدعم هذه الدول، شريطة أن يتم هذا الدعم، ومرة أخرى، من خلال مؤسسات التمويل الدولية، القائمة أساساً على إتباع السياسات التقليدية. فقد عرضت مجموعة الثمانية حزمة شاملة من اتفاقيات التجارة الحرة والاستثمار، كما طالب كل من صندوق النقد الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي، بدعم وتقوية الحكم الصالح ومناخ الاستثمار في مصر وتونس. (اجتماع مارسيليا لدول الثمانية، 2011).

وحصل نفس الموقف من قبل مجموعة العشرين، حيث أبدت المجموعة في فبراير من عام 2011، استعدادها لدعم الاقتصادين المصري والتونسي، ومرة أخرى من خلال مؤسسات التمويل الدولية (موقع بلومبيرج على الانترنت).

إن مثل هذا الاهتمام والرغبة بالدعم المالي من خلال مؤسسات التمويل الدولية، قد يشير إلى محاولة لإعادة تدوير استخدام السياسات الاقتصادية التقليدية، وتحويل أهداف الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية. وهو الأمر الذي حدى بعدد من هيئات المجتمع المدني العربية (67 هيئة) إلى الإعلان عن رفضها لكافة مساعدات مجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين ومن خلال مؤسسات التمويل الدولية القائمة على السياسات التقليدية، التي ساهمت بدرجة أو بأخرى، في ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية. وقد طالبت هذه الهيئات في إعلانها بعدد من المطالب منها: (موقع المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على الانترنت).

أ. إزالة الشروط المرافقة للمساعدات.

ب. إعادة التفاوض بشأن الالتزامات التجارية والمالية، الموقعة من الحكومات السابقة مع مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة.

ج. أن تعمل كافة المساعدات في ظل شفافية تامة وواضحة، من حيث الجهات المستفيدة من المساعدات، ومراقبة التنفيذ، وربط المساعدات بأهداف تشغيل العمالة والحدّ من الفقر.

د.مطالبة الدول المستفيدة من المساعدات بإعداد تصور مسبق عن كيفية الاستفادة من المساعدات، على أن يعالج هذا التصور الأسباب التي أفقرت الدول العربية المعنيّة وقادتها إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعلى أن يتم هذا التصور بعد الانتخابات النزيهة والديمقراطية.

هـ. أن لا يترتب على المساعدات الحالية تعميق أزمة المديونية للدول المستفيدة، أو خلق فخ مديونية جديد.

و. ضمان مساعدة الدول المتقدمة في استرداد الأموال المسروقة من دول الربيع العربي من قبل الأنظمة السابقة أو بعض العاملين بهذه الأنظمة.

كما كان لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية موقفاً إصلاحياً اجتماعياً ضد السياسات الاقتصادية التقليدية، التي ساهمت في إحداث الربيع العربي، حيث أشارت المنظمة في نشرتها الخاصة بـ "موجز السياسة الخاص بالأونكتاد (الأونكتاد، 2011) إلى ضرورة البداية الجديدة للسياسات الاقتصادية ذات المحتوى الاجتماعي. واستشهدت النشرة بما ورد في تقرير التجارة والتنمية للمنظمة لعام 2010، القائل بأن الاهتمام بتنمية الطلب على العمل والتشغيل يعتمد أساساً على توسيع الطلب الإجمالي، ويعتمد بشكل أقل (إن كان يعتمد بالأساس) على سعر وحدة العمل مقارنة برأس المال. حيث تشير الحكمة التقليدية لسياسة تشجيع الصادرات على ضرورة تقليل تكاليف العمل كشرط لتعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التصديرية (حتى في ظل الضرر المحتمل على العدالة الاجتماعية).

وتقترح المنظمة بديلاً عن هذه الحكمة التقليدية (حتى في ظل فترات الأزمات والتحولات المؤسسية) قائماً على تعزيز دور الاستثمار، كمحرك للنمو والتشغيل، وبالاعتماد على الطلب المحلي المعتمد بدوره على زيادة الأجور (المبررة بتحسن إنتاجية العمل). إلاّ أن نجاح مثل هذا البديل، يعتمد ضمن شروط أخرى، على كيفية توزيع مكاسب النمو بين استهلاك السلع

والخدمات المنتجة محلياً، والمخصص للاستثمار في الأنشطة التي تولّد أكبر مساهمة في التشغيل.

وفي حالة الدول التي تواجه ضغوطاً وعدم استقرار اجتماعي، فإن مثل هذا البديل يعتبر حيوياً في مجال العمل على إنشاء عقد جديد بين الدول والعمل أو التشغيل.

وقد ساهم (موغتادا، 2010) في صياغة سياسة اقتصادية كلية بديلة وشبيهة بمقترح الأونكتاد تحت اسم "من أجل سياسة اقتصادية كلية ذات محتوى تشغيلي". وتم الانطلاق هنا من نقد السياسات التقليدية القائمة على بُعد أحادي، يتمثل في "استهداف التضخم" بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، مع عدم استهداف مماثل لتوليد فرص التشغيل. الأمر الذي جعل الاستقرار الاجتماعي رهناً بمدى نجاح الاستقرار، والتحول إلى السوق التصديري. ويقترح الكاتب عدداً من المقترحات لتفعيل السياسة الاقتصادية البديلة، والقائمة على: أولاً، تحديد أهداف متعددة للسياسة الاقتصادية، منها النمو القائم على التشغيل، بدلاً من هدف رئيسي واحد وهو استهداف التضخم، على أن تعتمد الأهمية النسبية لكل هدف حسب خصوصية كل دولة. ثانياً، أن يتم التحديد الكمّي للأهداف على أساسي مقنع، فبدلاً من «استهداف معدل تضخم» أقل من (2 %)، فإنه يمكن استهداف معدل تضخم مستقر ومعتدل بين (7–13 %)، كما قدّره (خان و سينهادجي، 2001) بالنسبة لحالة الدول النامية (التي في حالة تجاوزها لهذا المعدّل فقد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ذلك بالاعتماد على تحليل شمل 140 دولة متقدمة، ونامية للفترة 1960–1998).

ثالثاً، يترتب على استهداف الاستقرار السعري (من خلال ضبط معدل التضخم) الاعتماد الشديد على السياسة النقدية في السياسات التقليدية. الأمر الذي يستدعي الاعتماد الأكبر على السياسة المالية في مجال السياسة الاقتصادية ذات المحتوى التشغيلي، المعتمدة على معدّل الاستثمار كمحرك

أساسي للنمو، وعلى التخصيص القطاعي للاستثمارات، المتضمن المحتوى التشغيلي حسب حالة كل قطاع، ومن خلال الربط بين الأجور والإنتاجية. رابعاً، الحاجة لضبط تقلبات معدل النمو وتأثيراتها على فرض التشغيل، من خلال آليات الحماية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي. على أن يتم ذلك من خلال جعل الإنفاق على هذه الآلية جزءاً من الإطار العام للسياسة الاقتصادية، وبذلك تعتبر عامل استقرار للاقتصاد، من خلال على سبيل المثال، العمل على استدامة إجمالي الطلب خلال فترات الكساد. وتعتبر مثل هذه الآلية شكل من أشكال آلية "الاستقرار التلقائي" (تشير هذه الآلية إلى الحالات التي يتغير بها قيمة متغير آلياً استجابة لتغير قيمة متغير آخر، من دون فعل مقصود من متخذ القرار. مثل دفع القطاع العائلي لضرائب أقل أثناء فترات الكساد، وأكبر أثناء فترات الرواج، وكذلك زيادة العوائد الضريبية في الموازنة أثناء فترات الرواج وانخفاضها أثناء فترات الكساد، وزيادة عدد العاطلين الذين يستلمون إعانات بطالة أثناء فترات الكساد، وانخفاضهم أثناء فترات الرواج، ...).

كما اقترح (إسلام، 2004) آلية للربط بين النمو ومكافحة الفقر بالاعتماد على التشغيل، وباستخدام تحليل مقطعي شمل 23 دولة نامية، ذلك بالاعتماد على مرونة التشغيل المرتبطة بالنمو. إلاّ أن هذه المرونة تعكس مقلوب إنتاجية العمالة، وبالتالي فإن مرونة التشغيل الأكبر من واحد تتضمن انخفاضاً في الإنتاجية، وإن مرونة التشغيل الأقل من واحد تتضمن توسعاً في التشغيل. وعليه فإن الزيادة في إنتاجية التشغيل تعني انخفاضاً في مرونة التشغيل. لذا فإن رفع مرونة التشغيل في أنشطة معينة لا يمكن أن يكون هدفاً، لأن ذلك سيعني خفضاً إضافياً في إنتاجية العمل في الاقتصادات التي تتصف أساساً بانخفاض الإنتاجية.

لذا فإن هناك قضيتان من وجهة نظر (إسلام، 2004)، لا بد من إثارتهما في هذا المجال، وهما "مستوى" الإنتاجية و "التغيرات" في مرونة التشغيل. وفي ما يتعلق بالمستوى، فإن القيمة الأقل من واحد هي المفضلة. إلاّ أن السؤال هنا: ما هو المستوى الذي يجب أن يقل عن الواحد؟ والإجابة على ذلك يعتمد على مستوى التنمية في الدولة، ومدى توفر عوامل الإنتاج الأخرى، والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة.

كما أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد، 2010) إلى الدور المهم لنمو الطلب المحلي في توليد فرص العمل، ومن ثم المساهمة في الاستقرار الاجتماعي. حيث كثيراً ما يقال بأن جمود أسواق العمل في الدول العربية والنامية عموماً يحول دون تخفيض الأجور، حتى يتم التمكن من استيعاب العمالة الفائضة. إلاّ أن التقرير يرفض مقولة أن مستوى التشغيل يعتمد على سعر العمل بالنسبة لسعر رأس المال، وأن إيجاد فرص العمل، كما يبرهن التقرير، مرتبط بنمو الإنتاج وتكوين رأس المال الثابت (الاستثمار)، (الشكل رقم (4)، في الملحق). لذا فإن السبب الرئيسي في إختلالات أسواق العمالة (البطالة) تعود بمشاكل على الاقتصاد الكلي تعرقل نمو الاستثمار، ونمو الإنتاجية، وعدم كفاية نمو دخل العمل (الأجور)، وهو المصدر الرئيسي لنمو الطلب المحلي.

ويشير التقرير إلى أن ضعف العلاقة بين معدل الاستثمار والإنتاج، وتوليد فرص التشغيل يعود في بعض الدول النامية إلى انتشار الأنشطة غير الرسمية في هذه الدول. كما أن انتشار الاعتماد على الطلب الخارجي، كجزء من آلية السياسات التقليدية المشجعة للصادرات ولإنتاج السلع القابلة للاتجار، بدأ يسبب قلق للعديد من الدول النامية بفعل ضرورة إبقاء تكاليف العمل عند الحد الأدنى من أجل ضمان التنافسية الخارجية. وفي حالة عدم ارتفاع الصادرات (في ظل خفض تكلفة العمل) بسبب قيام الدول الأخرى المنافسة بنفس الإجراءات، أو بسبب عدم انتقال آثار الصناعات التصديرية

لبقية الأنشطة (كما هو الحال في أغلب الدول النامية) فإن هذا التوجه للسوق الخارجي قد ينتج عنه آثار عكسية (في مجال إيجاد فرص عمل مستدامة).

كما أن اعتماد السياسات التقليدية على سياسة خفض الأجور أو تكلفة العمل، من أجل توليد دخل أعلى لرأس المال بهدف تحفيز الاستثمار، أو خفض أسعار المنتجات بهدف خلق قدرة تنافسية، هو أمر يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، أيضاً. وذلك يعود إلى حقيقة أن نمو الأجور بمعدل أقل من نمو الإنتاجية يمكن أن يترتب عليه نمو الواردات أسرع من نمو الطلب المحلي، مما يساهم في عرقلة جهود الابتكار والاستثمار المنتج. ولا يبدو من المحتمل أن يساهم خفض الأجور في تحقيق انتعاش الصادرات، ونشر الآثار قطاعياً، إلاّ في الحالة التي يكون فيها نمو الاستثمار والإنتاج ديناميكياً ومستمراً (كما هو حال الصين حديثاً)، رغم أن الأزمة المالية ما بعد عام 2008 قد كشفت عن حدود الاعتماد على الأسواق الخارجية كمصدر لتوليد النمو وفرص التشغيل. والأهم من ذلك، فإن حدود سياسة تشجيع الصادرات ستقف عند حقيقة، أن هناك حدّ أدنى لتخفيض تكلفة وحدة العمل، وأنه لا يمكن لجميع الدول انتهاج هذه السياسة في آنٍ واحد وتنجح بفعل حدود الحدّ الأدنى.

لذا فإن استراتيجية النمو البديلة هي المعتمدة على دينامية الاستثمار، وضمان توزيع ما ينتج من قيم مضافة على العمل ورأس المال بطريقة تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي. بلغت حصة تعويضات العاملين، في مصر في عام 1980، في الناتج (26.5 %) مقابل (68.6 %) لحصة فائض التشغيل، ووصلت إلى نفس النسب في عام 2008. في حين وصلت حصة تعويضات العاملين في حالة الكويت في عام 1983 إلى (29.0 %) وحصة فائض التشغيل (65.6 %)، مقابل (22.2 %) و (77.8 %) في عام 2008. أما في حالة الأردن فقد وصلت حصة تعويضات العاملين في عام 1980 إلى (41.3 %)وحصة فائض التشغيل (44.2 %)، مقابل (40.4 %) و (39.0 %) في عام 2008. (أنظر موقع وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية على الانترنت)، و (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،

1983)، و (موقع دائرة الإحصاءات العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية على الانترنت). وقد استخدمت هذه الاستراتيجية في فترة ما كان يسمى «العصر الذهبي للرأسمالية» بين عامي 1950 و 1973، حيث وصلت البطالة حدّها الأدنى. ولم يعهد آنذاك للمصارف المركزية بالمحافظة على استقرار الأسعار فقط، بل لضمان مستوى مرتفع من التشغيل، من خلال خفض أسعار الفائدة، ومن ثم خفض تكلفة التمويل، وتسريع معدلات الاستثمار، وحفز الطلب المحلي، وتوليد المزيد من فرص التشغيل.

وفي ظل فجوة الادخار التي تعاني منها العديد من الدول النامية، والعربية، غير النفطية، فإنه عادة ما يتم اللجوء إلى المدخرات الأجنبية لسدّ فجوة التمويل اللازم لتغطية الاستثمارات. وقد وصلت نسب هذه المساعدات، معبراً عنها بمساعدات التنمية الرسمية، إلى الصادرات إلى (103 %) في حالة الكونغو الديمقراطية، و (66 %) في ملاوي، و (42 %) في أوغندة، في عام 2010، في حين شكلت نسباً أقل في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى (26.9 %) في الكونغو الديمقراطية، و (20.4 %) في ملاوي، و (10.1 %) في أوغندة، لنفس السنة، (قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

وفقاً لإسهامات (إيسترلي، 2002) فإن أفضل (20) دولة نامية مستلمة لقروض إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي من صندوق النقد والبنك الدوليين، للفترة 1980–1999، لم تشهد تحسناً في أوضاعها الاقتصادية، بسبب تطبيق السياسات الاقتصادية التقليدية (رغم تحسن أداء بعض المؤشرات، إلاّ أن أداء المؤشرات الأخرى كان كارثياً). فعلى سبيل المثال، تلقت ساحل العاج (26) قرضاً، (وهذا بحدّ ذاته مؤشر على فشل القروض السابقة في تحقيق الإصلاح)، إلا أن معدل النمو تراجع وغرقت الدولة في مستنقع الحرب الأهلية آنذاك، (رغم عدم مسؤولية صندوق النقد والبنك الدوليين عن الفوضى السياسية والاقتصادية في ساحل العاج، إلاّ أنه من الصعوبة إقناع أحد بأن تدخلهما كان له أثر إيجابي حسب تعبير ايسترلي). وكما يوضح (المصدر

السابق)، فإن معدلات نمو هذه الدول كانت سالبة أو صفراً، مع ارتفاع في معدلات التضخم، ونفس الملاحظة تسري على دول شرق أوروبا المنضوية تحت الكتلة السوفيتية السابقة خلال الفترة (1990-1999). ورغم التحسن النسبي لوضع الميزان الجاري لهذه الدول، إلاّ أنه لم يكن مؤثراً، مع عدم تحسن أسعار الفائدة الحقيقية بشكل متسق في كافة الدول، بل أنه قد شهد قيماً سلبية في حالات عدد من الدول المشار إليها في الجدول. كما شهدت العديد من الدول الواردة في الجدول مبالغة في أسعار الصرف الحقيقية (عكس ما ترمي إليه السياسات التقليدية). ورغم أهمية استنتاجات (إيسترلي، 2002)، إلاّ أن هذا لا يعني بأن هناك العديد من الدول النامية، ومن ضمنها العربية، قد حققت اتجاهات إيجابية في خفض عجز الموازنة، وخفض بمعدل التضخم، بفعل تطبيق السياسات التقليدية، إلا أن ذلك لم يتجسد في خلق فرص عمل وخفض لمعدلات البطالة، الأمر الذي ساهم في عدم الاستقرار الاجتماعي. كما أن (17) دولة من مجموع (18) دولة نامية مستلمة لقروض التنمية الدولية، من المؤسسة الدولية للتنمية في عام 1980 (التي تقع ضمن أهم الدول المستلمة للقروض)، قد أصبحت مؤهلة للاستفادة من برنامج تخفيض عبء الديون المسمى "الدول الفقيرة ذات أعباء الديون الثقيلة".

ولعل من أسوأ ما ارتبط بسياسات المساعدات الإنمائية الغربية هو ارتباطها بأنظمة غير ديمقراطية، في حالات غير قليلة. وبالتالي فإن ذلك قد يكون عاملاً مساعداً في تغذية عدم الاستقرار الاجتماعي، لعدم مساهمة هذه المساعدات في تحسين الأوضاع المعيشية المباشرة للشرائح الدخلية الفقيرة. وقد أشار (إيسترلي، 2006) إلى أنه وفقاً لإحصاءات عام 2002 تلقت (25) حكومة غير ديمقراطية في العالم (من أصل 199 دولة ديمقراطية حسب تصنيف البنك الدولي) ما يعادل (9) مليارات دولار كمساعدات خارجية. في حين حصلت الدول الأكثر فساداً على ما يعادل (9.4) مليارات دولار من هذه المساعدات. وتقع الـ (15) دولة الأكثر استلاماً للمساعدات (التي حصل كل منها في حدود

مليار دولار) ضمن تصنيف الحكومات الأسوأ من حيث نسبة الديمقراطية والفساد. معنى ذلك دعم الحكومات الأسوأ والأكثر فساداً، وبالتالي سينتج عن ذلك عدالة أقل (في حالة وجود هذه العدالة أصلاً) في توزيع المساعدات لمستحقيها.

ويستشهد (المصدر السابق) في هذا المجال بتجربة الباكستان التي فشلت معها المساعدات في إصلاح الخدمات التعليمية والصحية بسبب فساد أغلب الموظفين، وترسية العقود للأقارب والمحاسيب، وعدم قدرة الفقراء على مواجهة (الأسواق) و (الحكومات) التي تعمل ضدهم في آن واحد. ويورد المؤلف موقف الدول الغربية المانحة للمساعدات عندما لا ترغب الاعتراف بسوء الحكومات التي يتعاملون معها. حيث توصف هذه الحروب بأنها "نزاع لإعادة تخصيص الموارد"، ويوصف تعامل وكالات المساعدات مع إجراء الحروب على أنها "شراكات صعبة"، وتوصف مشاكل الموازنة على أنها «قضايا حكم». مع وضع مسحة دبلوماسية على الحكومات السيئة بوصفها "سيئة إلاّ أنها تتحسن".

ويعتقد المؤلف بأن موقف الأمم المتحدة ليس بأحسن حال من موقف العديد من الدول الغربية بالتعامل مع الحكومات السيئة والفاسدة. حيث يشير تقرير مشروع الألفية المقدم في يناير من عام 2005، حسب ما أورده المؤلف، أن وجود الحكومات السيئة ليس المشكلة التي تواجه الدول الفقيرة، بل النقص بالأموال. ويستشهد المؤلف بما ورد في التقرير: «تفتقر العديد من الحكومات الجيدة لنقص الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والإدارة اللازمة للحكم الصالح». علماً بأن التقرير يستبعد أربع حكومات سيئة (فقط) من المساعدات: روسيا البيضاء، ومينمار (بورما سابقاً)، وكوريا الشمالية، وزيمبابوي، وهو عدد قليل جداً من وجهة نظر المؤلف. كل ذلك ساهم في تراكم الشعور بعدم الرضا على المساعدات، وبالتالي وفّر شعوراً إضافياً للربط بين سوء السياسات التقليدية، على مستوى المساعدات، وعدم الاستقرار الاجتماعي.

بالاعتماد على الأهداف الثمانية للألفية الخاصة بالأمم المتحدة، فإنه يلاحظ تلكؤ تطبيق الأقطار العربية المشمولة في متابعة تنفيذ هذه الأهداف، ما عدا حالات دولة الإمارات، ومملكة البحرين، والجمهورية العربية السورية، ودولة الكويت. لذا فإن المطلوب من هذه الدول العربية إتباع نهج يحفزّ الاقتصاد، شبيه بالنهج الذي تتبعه الدول المتقدمة لتحفيز اقتصاداتها (الجدول رقم (5)، في الملحق). ويشير تقرير "آفاق وأوضاع الاقتصاد العالمي" الصادر عن (الأمم المتحدة، 2012) إلى ضرورة تحفيز الإنفاق الاجتماعي الحكومي، كأداة رئيسية للتخفيف من حدّة الاستقرار الاجتماعي، وتحفيز المزيد من النمو.

ولغرض تنفيذ هذه السياسة المحفزة للإنفاق العام والمرتبطة بالاستقرار الاجتماعي، فإن الأمر يحتاج إلى إعادة تقييم السياسات التقليدية، بالشكل الذي يخدم اعتبارات هذا الاستقرار، والمتجسدة إلى حدّ كبير بأهداف الألفية. ومن هذه السياسات:

14. الاستنتاجات

بعد التطبيق السيئ لسياسة إحلال الواردات في العديد من الدول النامية (ما عدا المصنعة حديثاً والدول المتقدمة)، والتدخل السياسي بالقرارات الاقتصادية في العديد من هذه الدول، وتدهور رأس المال البشري عن اتخاذ القرارات المهنية، وانتشار ظاهرة الفساد، ضمن عوامل أخرى، فقد نتج عن ذلك تدهور في الموازنات العامة بالدولة، وموازين المدفوعات. وبناءً على ذلك، فقد توجهت أغلب الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي، الذي ربط التمويل بانتهاج سياسات تقليدية. وترتب على ذلك الاعتماد على نظريات اقتصادية لن تصاغ أساساً لخدمة خصوصيات الدول النامية. وتم تطويرها تاريخياً لتعكس خصائص الدول المتقدمة (سواء في تفسير محددات النمو، والبطالة، وخلل التجارة الخارجية والموازنة، أو المؤسسات، أو دور الأسعار النسبية، أو أهمية التوازن العام،... إلخ)، وليس النامية.

ولقد برز تاريخياً وحديثاً ممن تنبهوا إلى خطورة تطبيق هذه السياسات في حالة الدول النامية، منهم على سبيل المثال: جوان روبنسون، وجون إيتويل، ومايرز، وسن، واستجلز، وتايلور، وأوكامبو، وإيسترلي. وقد ترتب على عدم استقلالية تطبيق السياسات العديد من الآثار الاجتماعية وغير الاجتماعية، التي ساهمت ولا تزال، في خلق واستمرار الاختلالات السائدة في العديد من الدول النامية، ومن ضمنها العربية.

لقد كان من نتيجة التمادي باستخدام السياسات التقليدية، وما تتضمنه من إهمال للاعتبارات الاجتماعية، وآثار على الاستقرار السياسي، أن ترتب على ذلك العديد من النتائج. فقد أدى إتباع سياسات سعر صرف مرنة إلى تفكك التصنيع، كما أدت سياسات أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة التمويل، وأدت إزالة الضوابط إلى المساعدة في خلق الأزمات المالية، كما أدى ضبط الإنفاق العام إلى زيادة الضغوط على بنود الإنفاق الاجتماعي، كذلك أدى تحرير التجارة الخارجية إلى الضغط على الصناعات المحلية، وأدى إهمال القطاع الزراعي وتحريره بدون ضوابط إلى الهجرة للحضر وارتفاع الأسعار الغلائية وأزمات غذائية، وتنامي مشكلة البطالة بفعل التحيز للصناعات كثيفة رأس المال الموجهة للصادرات على حساب الصناعات كثيفة العمالة الموجهة للسوق المحلي، والاتجاه للصناعات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة بحل مشاكل البطالة، وتركز ملكية الأصول وسوء توزيع الدخل لصالح الفئات الأغنى.

والسؤال الآن: ما هو المطلوب لإعادة هيكلة الإدارة الاقتصادية، في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي ونتائجه السياسية؟ للمساهمة في الإجابة على هذا السؤال، يمكن الإشارة إلى:

ثانياً، تعتبر معالجة مصادر عدم الاستقرار الاجتماعي، سواء ذات الجذور الاقتصادية أو غير الاقتصادية أمراً مهماً، فهناك على سبيل المثال تركز ملكية الأصول، بشقيها العيني والبشري، وهناك سوء توزيع الدخل، وهناك التحيز

للأنشطة الرسمية على حساب الأنشطة غير الرسمية، وهناك سوء توزيع الخدمات الاجتماعية.

ثالثاً، هناك حاجة لتبني منهج التخطيط الاقتصادي، بالمعنى الهندي، والماليزي، والكوري الجنوبي، على سبيل المثال، والقائم على السياسات الاقتصادية المضادة للدورات الاقتصادية، ودور واضح للإنفاق الحكومي في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، ومشاركة بين القطاعين العام والخاص، وتنمية الزراعة والريف، وإعادة توزيع الأصول والدخل، والاعتماد على تعبئة الموارد المحلية في تمويل الخطط، والعمل على حيادية الإدارة الحكومية وبعدها عن التدخل السياسي، ومحاربة الفساد، والرقابة على حساب رأس المال والحساب المالي، والمزاوجة بين أسعار الكفاءة والأسعار الإدارية.

رابعاً، اعتماداً على التجربة اليابانية، المستخدمة في تجارب بعض دول جنوب شرق آسيا، فإنه من المهم فصل الإدارة الحكومية (والاقتصادية بشكل خاص) عن الإدارة السياسية، بحيث تكون القرارات الإدارية مستقلة عن أي تأثير سياسي، وتخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية ذات المحتوى الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، لن يكون من المناسب التزام الإدارة السياسية بما يرد في خطابات النوايا التي توقعها مع صندوق النقد الدولي من دون موافقة المسئولين عن الإدارة الاقتصادية المحايدة.

خامساً، من المهم جداً إعادة تأهيل القطاع الخاص، بحيث لا يعمل في بيئة احتكارية، وبالشكل الذي يعمق من مسئوليته الاجتماعية تجاه تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية. ولم يعد من المناسب تحول احتكار الدولة لملكية المشروعات العامة إلى احتكار بالقطاع الخاص، وهو الأمر الذي يستلزم تفعيل قوانين محاربة الاحتكار، ودعم التنافسية، وتحويل مرجعيتها القانونية للنظام القضائي (المستقل)، وليس للسلطة التنفيذية، (كما هو الحال في الدول العربية المصدرة لمثل هذه القوانين)، وتغليظ عقوبة الممارسة الاحتكارية، لما لها من

نتائج على خلق ظاهرة البطالة وارتفاع معدلات التضخم. إن مسئولية محاربة البطالة وارتفاع الأسعار هي مسئولية وطنية وليس حكومية فقط.

سادساً، إعادة الأهمية للسياسة المالية كأداة رئيسية لإصلاح وتوزيع ملكية الأصول والدخول، سواء من حيث إعادة تقييم النظم الضريبية، وتخفيف الضغط على العوائد الضريبية غير المباشرة، (التي عادةً ما يتحمل عبئها القطاع العائلي)، وإعادة تقييم الضرائب المباشرة من حيث المعدلات، والاستثناءات، وبالشكل الذي لا يؤثر على معدل الاستثمار، (المحدد الرئيسي لمعدل النمو)، مع عدم النظر إلى بند الإعانات للموازنة العامة للدولة على أنه مسئول عن عجز بكافة الأحوال، وذلك من خلال العمل على توجيه الدعم لمستحقيه فقط، والحد من سياسة ضبط الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية، (إعادة النظر بسياسة تحويل، ضغط الإنفاق المقترحة من السياسات التقليدية).

سابعاً، النظر للطلب المحلي على أنه المصدر الرئيسي لتحديث النمو (من خلال تحفيز معدل الاستثمار)، سواء كان هذا الطلب محلياً أو إقليمياً. وأن الاعتماد على طلب الصادرات بشكل كبير قد يعرض الدولة لصدمات خارجية، تساهم كثيراً في عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع وجود توجه عند الإدارة الأمريكية الحالية بتوجيه منتجات الدول الأخرى نحو أسواقها المحلية، بدلاً من السوق الأمريكي، (لقناعة الإدارة بأهمية الطلب المحلي كمحفز للنمو).

ثامناً، إن سياسة سعر الصرف المرن لم تعد سياسة مقبولة لضعف القدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق الخارجية، وللآثار السيئة لسياسة تخفيض سعر الصرف على قيم الواردات، لا سيما الوسيطة منها، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة تقييم السياسة النقدية، وبالشكل الذي يدعم توجهات زيادة الطلب المحلي، وما يترتب على ذلك من تخفيف الضغوط على أسواق العمل.

تاسعاً، لا يمكن الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة كحل سحري لمعالجة مشكلة البطالة. إذ إن الأمر يستدعي وجود نشاط صناعي ذو حجم كبير، حتى يمكن أن تمارس هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورها المحتمل في خلق طلب إضافي يؤهلها لامتصاص أعداد إضافية من العمالة. الأمر الذي يستدعي التكامل الرأسي بين الأحجام المختلفة للصناعات. كما أن سياسة الكبح المالي (كأحد أدوات السياسة التقليدية) تتناقض مع خفض التكلفة التمويلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيراً وليس آخراً، عاشراً، لا زال هناك متسع لاستخدام السياسة التجارية لدعم الصناعات الموجهة للسوق المحلي، وآثار ذلك على خلق فرص عمل جديدة. على أن يتم ذلك من خلال الاستفادة من الفجوات الحالية بين التعريفة الجمركية المربوطة، وتعريفة الدولة الأولى بالرعاية، وخدمة لمتطلبات السياسة الصناعية والزراعية.

الهوامش

(1) يعتبر الاقتصادي كالسكي أول من أشار إلى أهم القيود على خلق فرص التشغيل في الدول النامية، فقد أشار إلى أن البطالة، وعدم التشغيل الكامل في الدول النامية تعودان إلى انخفاض الاستثمار العيني، وليس إلى نقص الطلب الفعّال كما هو الحال في الدول المتقدمة، إلاَ أن زيادة هذا الاستثمار، من دون زيادة الإنتاج الزراعي، سوف يترتب عليها زيادة في أسعار السلع الضرورية والأساسية. وبهذا المعنى فإن محدودية الإنتاج الزراعي تضع قيداً على حل معضلة البطالة. وعادة ما يتم معالجة ظاهرة التضخم المشار إليها أعلاه من خلال المزيد من الضرائب على الفئات الدخلية الأفقر أو على الضروريات أو السلع الأساسية (أي زيادة التشغيل على حساب الأجور الحقيقية). وهذه المعالجة هي ضد أي معنٍ من معاني العدالة والاستقرار الاجتماعي. فمن غير المقبول فرض ضرائب على الفقراء، بدلاً من الأثرياء، بدعوى أن الأثرياء سوف لن يستهلكوا سلعاً ضرورية أقل في ظل التأثير الضريبي. ويؤكد كالسكي على أن زيادة طاقة الإنتاج الزراعي هي شرط ضروري لحل مشكلة البطالة، وبالتالي ضمان نوع من الاستقرار الاجتماعي، (كالسكي، 1976).

(2) أشار (رزاق، 2012)، إلى أن مساهمة رأس المال البشري في تفسير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كانت سالبة في حالات: مصر، والمغرب، وسوريا، وتونس، وكانت موجبة (وبقيمة معامل منخفض) في حالة الأردن، وذلك عند دراسة أهم العوامل المفسرة لهذه الحصة، وللدول المشار إليها للفترة 1980-2009. واستمرت نفس هذه النتائج سواء باستخدام بيانات سلسلة زمنية، أو مقطع عرضي، سلسلة زمنية. علماً بأن تعريف رأس المال البشري المستخدم في هذه الورقة يشير إلى رقم مركب من: عدد سنوات التحصيل الدراسي، وعائد التعليم، ونوعية التعليم.

المراجع العربية

أمين، جلال، الإصلاح الاقتصادي والنمو والعدالة والقطاع الاجتماعي في الاقتصادات العربية: تعقيب. في: طاهر كنعان (محرر)، (1996)، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبو ظبي.

الصندوق الوطني لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، (2012)، دولة الكويت، منشور في جريدة عالم اليوم الكويتية، 5 مايو.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، (1983)، دراسات الحسابات القومية، نشرة رقم 10، بغداد.

جامعة الدول العربية وآخرون ، (2009)، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد.

جامعة الدول العربية وآخرون، (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد.

جامعة الدول العربية وآخرون، (2011)، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد.

رزاق، وشاح، (2012)، نوعية التعليم، والنمو، والتنمية، ورقة غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط.

روبنسون، جوان، وجون ايتويل، (1980)، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، ترجمة فاضل عباس مهدي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

صندوق النقد العربي، (2010)، النشرة الإحصائية للدول العربية، <www.amf.org.ae>

موقع الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة <http: / /www.mdgmonitor.org /factsheets.cfm>

موقع الصندوق الاجتماعي للتنمية <www.sfdegypt.org /page.aspx?id=284>

موقع دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية <www.dos.gov.jo>

موقع وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية <www.mop.gov.eg>

المراجع الانجليزية

Arab NGO for Development

<www,annd.org.userfiles/file/lateztnews/statement-En.pdf>

Abou-Mandour, M., (1995), The Agricultural Adjustment Programmes in Egyptian Agriculture: Reservations on Policies and Their Impact, Faculty of Agriculture, Cairo University.

Baland, J., and D. Ray, (1991), Why Does Assets Inequality affect Unemployment?, Journal of Development Economics, Vol.35, No. 1.

Barro, Robert and Jong-Wha Lee, April (2010), "A New Data Set of Educational Attainmentin the World, 19502010-." NBER Working Paper No. 15902.

Bellemare, M. (2011), Rising Food Prices, Food Price Volatility, and Political Unrest, Center for Global Development-Massachusetts Avenue Development Seminar, December.

Bird, G., (2001), What happened to the Washington Consensus, World Economic, Vol.2, No.4.

Birdsall, N., (1997), Asset Inequality Does Matter: Lessons From Latin America, OCE Working Paper, Inter American Development Bank, March.

Bloomberg Website

http://www.bloomberg.com/news/201119-02-/g-20-country-ready-to-support-egypt-tunisia-after-revolts.html.

Bruno, M. and W. Easterly, (1998), Inflation Crises and Long-Run Growth, Journal of Monetary Economics, Vol. 41, No.1.

Bush, R., (2010), Food Riots: Poverty, Power and Protest, Journal of Agrarian Change, Vol.10, No.1.

Corruption Perception Index (CPI) <http://cpi.transperancy.org>

Deininger, K. and L. Squire, (1998), J. New Ways of Looking at old Issues: Inequality and Growth, Journal of Development Economy, Vol. 57, No.2.

Deininger, K. and P. Olinto, (2000), Asset Distribution, Inequality and Growth, Policy Research Working Paper No. 2375.

De Soto, F., No date, Dead Capital, An Interview with De Sato, Foundation For Effective Governance <http://www.feg.org.ua/en/news/foundation_press16.html> .

De Soto, H., (1997), Dead Capital and the Poor in Egypt, Distinguished Lecture Series No.11, The Egyptian Center for Economic Studies, Egypt.

Easterly, W., (2001), The Lost Decades: Developing Countries Stagnation in Spite of Policy Reforms 19801998-, Journal of Economic Growth, Vol.6, No. 2.

Easterly,W., (2002), What Did Structural Adjust? The Association of Policies and Growth with Repeated IMF and World Bank Adjustment Loans, Working Paper No.11, Center for Global Development, October.

Easterly, W., (2006), The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and so Little Good?, The Penguin Press, New York

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2003, Social Vulnerability, Insurance and Risk Diversification in Latin America and the Caribbean, CEPAL Review 80.

Fei J. and G. Ramis, (1966), Agrarianism, Rualis, and Economic Development, in: Adelman I, and E. Torbecke Ceds.), The theory and Design of Economic Development, Baltimore MD.

Ferreira, M., (1994), Poverty and Inequality During Structural: Agriculture, Adjustment in Rural Tanzania, Policy Research Working Paper 1641, World Bank.

Food and Agriculture Organization (FAO) <www.fao.org>

Hammoud R., (1998), The Impact of IMF Structural Adjustment Policies on Tanzania Agriculture, in : Friend of Earth and Development Gap for Alternative Policis, On the wrong Track: A Summary Assessment of IMF Interventions in Selected Countries, Washington.

Institute of Public Government and Management, (2009), Newsletter, Ramon University, Barcelona, No.18, June.

Islam, R., (2004), The Nexus of Economic Growth, Employment and Poverty: An Empirical Analysis, Issues in Employment and Poverty, Discussion paper No. 14, ILO, Geneva, January.

International Labour Office (ILO), KILM6 Software <www.ilo.org> .

International Monetary Fund (IMF)(a),(2010), IMF Public Information Notice (PIN) No. 10121/, September 1, 2010 <www.imf.org/external/np/sec/pn/2010.htm> .

International Monetary Fund (IMF) (b), (2010), Arab Public of Egypt: 2010 Article IV Covanltation : Staff Report, IMF Country Report No. 1094/, April.

International Monetary Fund (IMF), (2011), Financial Operations and Transaction, Appendix II, IMF Annual Report. Washington.

Janvry, A., and E. Sadoulet (1983), Social Articulation As a Condition for Equitable Growth, Journal of Development Economics, Vol.13, No.3.

Khan, M., and A. Senhadji, (2001), The Threshold Effects in the Relation Between Inflation and Growth, IMF Working Paper, WP/00/110, June.

Kalecki, (1976), Essays on Developing Economics, The Harvester Press.

Kuznet, S., 1955, Economic Growth and Income Inequality, The American Economic Review, Vol.45, No.1.

Maseille Meeting, (2011) http://english.ahram.org.ed/NewsContent/3/120933/Business/Economy?egypt-still-waiting-for-international-finance.aspx.

Meier, G. and J. Stiglitz, (2000), Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective, Oxford University Press for The World Bank , Washington.

Mugtada M., (2010), The Crisis of Orthodox Macroeconomic Policy: The Case for a Renewed Commitment to full Employment, Employment Working Paper, International Labour Office, No.53, Geneva.

Ocampo, J., (2002), Rethinking the Development Agenda, Cambridge Economic Journal, Vol.26, No.3.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), http://www.oecd.org/document/9/0,3343,en-2649-34447-1893129-1-1-1-1,00.html.

Parikh, A. and S. Cornelin, (2004), Relationship Between Trade Liberalization, Economic Growth, and Trade Balance: An Econometrics Investigation, Hamburg Institute of International Economics (HWWA) Discussion Paper No. 286.

Rigobon, R., and D. Rodrik, (2004), Rule of Law, Democracy, Openness, and Income: Estimating the Interrelationships, Economics of Transition, Vol. 13, No. 3.

Sala-i-Martin, X., and R. Baro, (1997), Technological Diffusion, Convergence, and Growth, Journal of Economic Growth, Vol. No. 1.

Salazar, I., (2011), Social Responsibility of Colombian SMEs, Before the Globalization, Criterio Library, Vol. 9, No. 5 , Colombia.

Sachs J., and A. Warner, (1995), Economic Reform and the Process of Global Integration, Brooking Papers on Economic Activity, Vol. 1995, No. 1.

Sen, A., (1975), Employment, Technology and Development, Oxford University Press, Oxford.

Sen, A., (1999), Development as Freedom, Knoff, N.Y.

Shafaeddin, M., (2010), Trade Liberalization and Development: Experience of Recent Decade, Keynote Speech Delivered at the Fourth Annual Conference on Development and Change, University of Witwatersrand, Johannesberg, South Africa, April.

Smith, A., (2003), The Wealth of Nations, A Bantam Book, New York, First Published in 1776.

Stiglitz, J., (2006), Making Globalization Work, W. W. Norton and Company, New York.

The Enhanced Heavily Indebted Poor Countries Initiative (HIPC) <http://www.worldbank.org>.

Transparency website: Corruption Perception Index <http://cpi.transperancy.org>.

United Nations, (2011), The Millennium Development Report, New York.

United Nations, (2012), World Economic Situation and Prospects, New York.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), (2011), Economic Growth and Unemployment in SMEs: The Need for New Policy Framework, EGM on Addressing Unemployment in Islamic Development Bank Members in Post Conflict World, Jeddah, Saudi Arabia, 9-10 May.

United Nations Development Programme (UNDP), (2004), Making Fiscal Policy

Work for the Poor, New York.

United Nations Development Programme (UNDP), (2006), Country Study: Does Debt Relief Increase Fiscal Space in Zambia? The MDG Implications, International Poverty Centre, Country Study No. 5, September.

United Nations Development Programme (UNDP), (2010), Active Macroeconomic Policy for Accelerating Achievement of the MDG Targets, Discussion Paper, September.

United Nations Conference on Trade and Development, (2010), Trade and Development Report, Geneva.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), (2011), Social Unrest Paves the Way: A fresh start for Economic Growth with Social Equity, UNCTAD Policy Brief, No.21, February.

Wacziarg, R. (2001), Measuring The Dynamic Gains from Trade, The World Bank Economic Reviews, Vol. 15, No. 3.

Weeks, J, (2013), Open Economy Monetary Policy Reconsidered, Forthcoming in the Preview of Political Economy, Issue 1.

Weisbrot M., and D. Baker, (2002), The Relative Impact of Trade Liberalization on Developing Countries, Briefing Paper, Center for Economic and Policy Research.

Williamson, J., (2004), A Short History of The Washington Consensus <www.iie.com/publicationspapers/williamson09042-.pdf>.

World Development Indications (WDI) <http://databank.two worldbank.org>

World Bank, (1994), Trends in Developing Economics, Washington D.C.

World Bank, (2000), World Development Report 20002001-, Attacking Poverty, Oxford University.

World Bank, (2005), Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decode of Reform, Washington D,C.

World Bank, (2012), Food Price Watch, January.

World Development Indicators (WDI) <www.databank.worldbank.org>.

World Trade Organization, International Trade Center & United Nations (World Tariff Profiles 2010 and 2006).

WTO website: World Trade Organization <www.wto.org>.

ملحق رقم (1): معامل جيني لتركز توزيع الأراضي الزراعية لمجموعة من الدول

الدولة	السنة	(معامل جيني) تركز الأراضي
مصر	1990	0.65
ليبيا	1987	0.75
الأرجنتين	1988	0.83
الهند	1991	0.58
كوريا الجنوبية	1990	0.34
تركيا	1991	0.61
البرتغال	1989	0.78
أندونيسيا	1993	0.46
البرازيل	1985	0.85

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

ملحق رقم (2):معدل سنوات الدراسة الفعلية للسكان في العمر (15) سنة فأكثر للدول العربية، ولدول المقارنة للفترة (1950-2010)

الدولة	1950	1955	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
الجزائر	0.837	0.835	0.871	1.079	1.551	2.224	3.056	4.144	5.263	6.265	7.033	7.715	8.296
البحرين	1.013	1.085	1.255	1.744	3.068	4.019	4.919	5.639	6.528	7.787	8.638	9.183	9.587
مصر	0.54	0.681	0.808	1.038	1.305	1.684	2.645	3.746	4.378	5.064	5.91	6.592	7.077
العراق	0.235	0.346	0.524	0.833	1.378	1.864	2.583	3.52	4.368	4.886	5.184	5.406	5.846
الأردن	1.314	1.736	2.408	2.961	3.432	4.028	4.577	5.636	6.535	7.39	8.049	9.718	9.228
الكويت	1.52	1.879	2.414	2.945	3.265	3.501	4.599	5.519	5.854	6.081	5.999	6.061	6.294
ليبيا	0.439	0.547	0.673	0.998	1.51	2.194	3.264	4.153	5.057	5.715	6.522	7.242	7.851
المغرب	0.277	0.311	0.472	0.688	0.985	1.367	1.793	2.331	2.908	3.453	3.895	4.406	5.004
قطر	1.793	2.322	2.689	3.346	3.85	4.32	4.817	5.219	5.597	6.146	6.617	7.215	7.454
السعودية	2.752	2.864	2.991	3.115	3.258	3.813	4.376	5.239	5.913	6.292	7.05	7.679	8.475
السودان	0.334	0.409	0.482	0.595	0.728	0.946	1.275	1.708	2.146	2.515	2.821	3.041	3.278
سوريا	0.981	1.122	1.375	1.715	2.21	2.816	3.487	4.16	4.663	4.55	4.635	4.819	5.278
تونس	0.635	0.774	0.908	1.288	1.761	2.451	3.249	3.691	4.376	5.067	5.823	6.576	7.323
الإمارات	0.799	1.138	1.513	2.089	2.533	2.99	3.883	4.902	6.113	7.539	8.409	8.874	9.117
اليمن	0.011	0.017	0.025	0.037	0.048	0.088	0.224	0.59	1.108	1.624	2.292	2.958	3.685
الصين	1.535	1.825	2.281	2.779	3.432	3.965	4.748	5.248	5.624	6.407	7.106	7.622	8.167
كوريا الجنوبية	4.506	5.127	4.338	5.471	6.343	7.277	8.292	9.145	9.348	10.57	11.06	11.467	11.848
ماليزيا	2.078	2.382	2.838	3.325	4.167	4.784	5.688	6.884	6.966	8.413	9.086	9.678	10.143
الهند	0.985	1.032	1.111	1.287	1.574	1.972	2.339	2.893	3.444	3.8	4.201	4.688	5.13
البرازيل	1.499	1.758	2.054	2.377	2.811	2.57	2.768	3.702	4.463	5.35	6.411	7.168	7.539
المكسيك	2.426	2.594	2.767	3.167	3.556	4.147	4.892	5.732	6.401	7.114	7.617	8.392	9.113
جنوب أفريقيا	4.25	4.371	4.39	1.199	4.645	4.88	5.146	5.115	6.796	8.293	7.681	8.259	8.558
تركيا	1.115	1.39	1.768	2.087	2.433	2.925	3.554	4.579	5.005	5.447	6.08	6.474	7.016
أندونيسيا	1.082	1.256	1.568	2.169	2.848	3.206	3.982	1.04	4.248	4.661	5.232	5.726	6.242
التشيك	8.099	8.219	8.334	9.016	9.631	10.02	10.29	10.47	10.81	11.42	11.78	12.749	12.13

ملحق ر قم (3): مؤشرات توزيع الدخل (سنوات مختارة)

الجزائر					
المؤشر	1988	1995			
معامل جيني	40.19	35.33			
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	32.67	26.89			
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.56	2.87			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-1.1	3.8			
جيبوتي					
المؤشر	2002				
معامل جيني	39.96				
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	30.91				
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.42				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.61				
مصر					
المؤشر	1991	1996	2000	2005	2008
معامل جيني	32	30.13	32.76	32.14	30.77
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	26.73	26.04	28.34	27.62	26.58
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	3.85	4.18	3.88	3.85	3.96
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.07	4.98	5.36	4.47	7.15
العراق					
المؤشر	2007				
معامل جيني	30.86				
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	25.24				
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	3.79				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.5				
الأردن					
المؤشر	1987	1992	1998	2003	2010
معامل جيني	36.06	43.36	36.42	38.87	35.43
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	28.11	34.99	29.84	30.78	28.7
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	3.14	2.54	3.27	2.87	3.36
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.89	18.66	3.01	4.17	3.1

موريتانيا					
المؤشر	1987	1993	2000	2004	2008
معامل جيني	43.94	50.05	39.04	41.26	40.46
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	31.96	42.49	29.56	33.17	31.62
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	1.42	2.05	2.54	2.54	2.43
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.9	5.87	-0.4	5.7	3.5
المغرب					
المؤشر	1985	1991	1999	2001	2007
معامل جيني	39.19	39.2	39.46	40.63	40.88
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	31.84	30.49	31.06	32.29	33.22
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.66	2.81	2.76	2.78	2.66
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	6.3	6.89	0.52	7.55	2.7
السودان					
المؤشر	2009				
معامل جيني	35.29				
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	26.72				
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.74				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.96				
سوريا					
المؤشر	2004				
معامل جيني	35.78				
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	28.93				
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	3.36				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	6.9				
تونس					
المؤشر	1985	1990	1995	2000	2005
معامل جيني	43.43	40.24	41.66	40.81	41.42
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	34.08	30.69	31.75	31.57	32.45
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.26	2.28	2.3	2.44	2.42
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	5.64	7.94	2.35	4.29	4

الإمارات					
المؤشر	1988	1995			
معامل جيني	40.19	35.33			
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	32.67	26.89			
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.56	2.87			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-2.61	6.68			
اليمن					
المؤشر	1998	2005			
معامل جيني	33.44	37.69			
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	25.91	30.82			
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	3.03	2.91			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	6	5.59			
فلسطين					
المؤشر	2007	2009			
معامل جيني	38.65	35.5			
حصة الدخل المملوكة من أغنى 10% من السكان	30.16	28.18			
حصة الدخل المملوكة من أفقر 10% من السكان	2.69	3.19			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	.	.			

ملحق رقم (4) : فعالية السياسة النقدية (سعر الصرف المرن)

(108) دولة نامية، للفترة (2005 – 2007)

ε_T	فعالية السياسة النقدية ($\varepsilon_{y,m}$) كمتوسط على المستوى الدولي، الميل الحدي للاستيراد = ٠,٣٩	النسبة المئوية للدول النامية التي يكون بها فعالية السياسة النقدية ($\varepsilon_{Y,m}$) 50%
0.500	43.7	**27.8**
0.755	**53.8**	**50.0**
1.000	**60.8**	**63.0**

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)

صياغة فعالية السياسة النقدية (سعر الصرف المرن) هي

$$\varepsilon_{y,m} = [(1-\alpha_3)\varepsilon_T / \alpha_3 + (1 - \alpha_3)\ \varepsilon_T]$$

حيث:

$\varepsilon_{y,m}$ = فعالية السياسة النقدية

α_3 = الميل الحدي للاستيراد

ε_T = مجموع المرونات التجارية بالعلاقة مع سعر الصرف الحقيقي

ملحق رقم (5): التحفيز المالي في عدد من الدول المتقدمة والنامية للتكيف مع الأزمة المالية العالمية القيمة والنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	قيمة المحفز المالي (مليار دولار)	الدولة	الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	قيمة المحفز المالي (مليار دولار)
الأرجنتين	1.2	3.9	كازاخستان	13.8	18.2
استراليا	4.7	47.0	كينيا	0.9	0.3
النمسا	4.5	18.8	كوريا الجنوبية	5.6	53.4
بنغلاديش	0.6	0.5	لتوانيا	1.9	0.9
بلجيكا	1.0	4.9	لوكسمبورغ	3.6	2.0
البرازيل	0.2	3.6	ماليزيا	5.5	12.1
كندا	2.8	42.2	المكسيك	2.1	22.7
شيلي	2.4	4.0	هولندا	1.0	8.4
الصين	13.3	583.3	نيوزيلندا	4.2	5.4
الدنمارك	2.5	8.7	نيجيريا	0.7	1.6
مصر	1.7	2.7	النرويج	0.6	2.9
فنلندا	3.5	9.5	بيرو	2.6	3.3
فرنسا	1.3	36.2	الفلبين	4.1	7.0
جورجيا	10.3	1.3	بولندا	2.0	10.6
ألمانيا	2.2	80.5	البرتغال	1.2	3.0
هندوراس	10.6	1.5	الاتحاد الروسي	1.0	20.0
هونغ كونغ	5.2	11.3	المملكة العربية السعودية	12.5	60.0
هنغاريا	10.9	17.0	سنغافورة	5.8	10.6
الهند	3.2	38.4	سلوفينيا	1.0	0.5
أندونيسيا	1.4	7.1	جنوب أفريقيا	1.5	4.2
فلسطين المحتلة	1.4	2.8	أسبانيا	0.9	15.3
إيطاليا	0.7	16.8	سيريلانكا	0.2	0.1
اليابان	6.0	297.5	السويد	2.8	13.4
المملكة المتحدة	6.4	1.3	سويسرا	0.5	2.5
تنزانيا	6.8	969.0	تايوان	3.9	15.3
الولايات المتحدة	9.4	8.4	تايلند	14.3	39.0
فيتنام	1.4	38.0	تركيا	5.2	38.0
مجموع الدول أعلاه	4.7	2633.0			
العالم	4.3				

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)

ملحق رقم (6): متابعة تنفيذ أهداف الألفية للأمم المتحدة (1990-2015)

لغاية مايو 2012

الهدف	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	اليمن
القضاء على الفقر المدقع والجوع	⊖	◑	⊖	⊖	◑	⊖	◎	●	⊖	◎	⊖	◎	◑	◎	⊖	◑	◑	●	⊘
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	◑	●	◎	◑	◑	◑	◑	◑	◑	◎	◎	◑	◑	◎	◎	◑	●	●	◑
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	◑	●	⊘	◑	◎	⊖	◑	◎	◑	◎	◑	◑	◑	◎	◎	◑	◑	●	⊘
تخفيض معدل وفيات الأطفال	◑	●	◑	◑	◑	⊖	◎	◑	◎	◑	◑	⊘	◑	◎	◎	◑	◑	●	◑
تحسين الصحة النفاسية	◑	●	◎	◎	◑	⊖	◎	●	◑	◎	◎	⊘	◑	◎	⊖	◑	◎	●	◎
مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	◑	◑	⊖	⊖	◑	⊖	◎	◑	⊖	⊖	⊖	⊘	◑	⊘	⊖	◑	⊖	●	◎
كفالة الاستدامة البيئية	◑	◑	⊖	⊖	⊖	⊖	◎	◎	⊖	◎	⊘	⊘	◑	⊖	⊖	◎	◑	●	⊘
إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	◎

● محقق. ◑ إمكانية كبيرة لتحقيق الهدف. ◎ إمكانية ممكنة لتحقيق الهدف في ظل بعض التغييرات. ⊘ إمكانية مستبعدة. ⊖ عدم توفر معلومات.

المصدر: موقع الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة ، <http: //www.mdgmonitor.org /factsheets.cfm>

الشكل رقم (1) : العلاقة بين معدلات النمو، ومعدل التضخم، وعجز الموازنة، ومعدل الاستثمار

لعدد من الدول العربية (1980-2010)

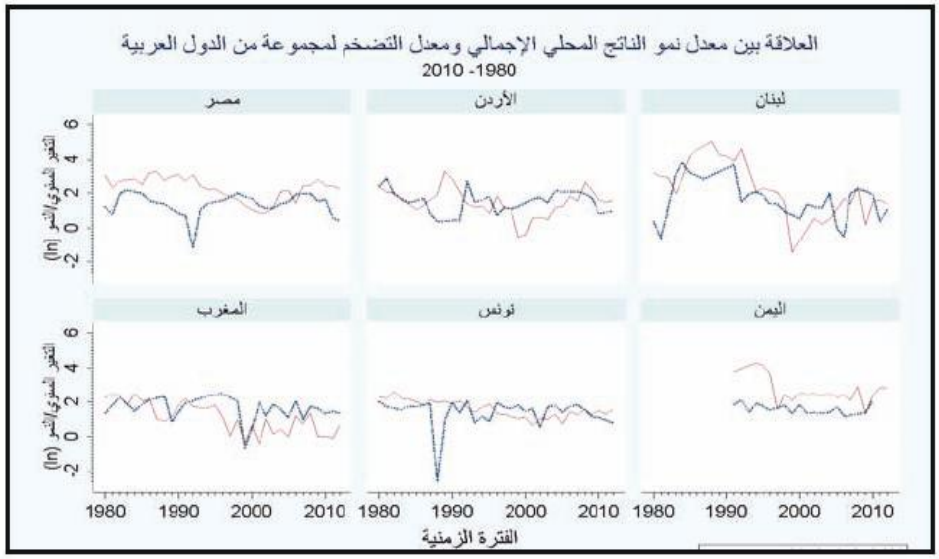

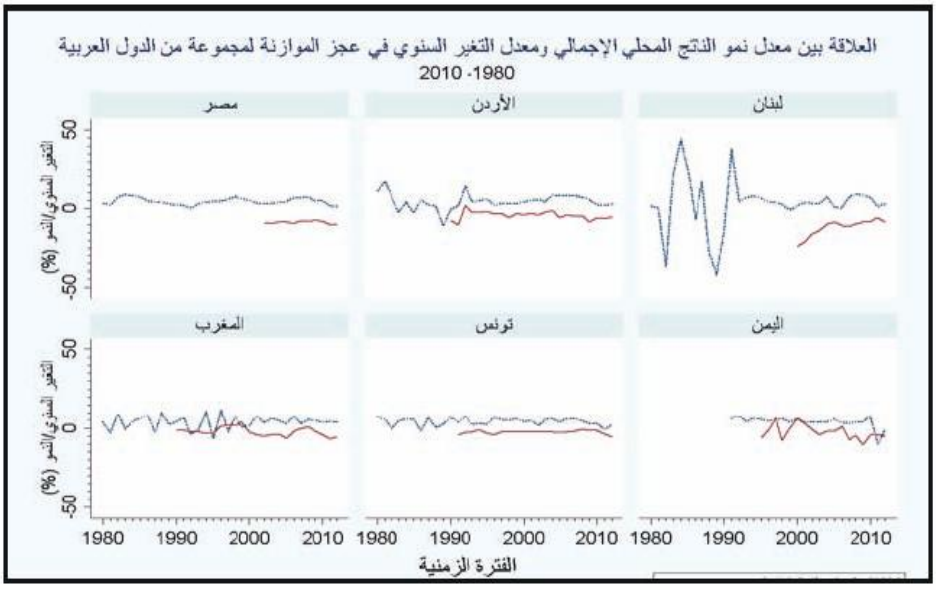

المصدر: (قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي)